الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود
E/ESCWA/DPD/1993/7
١٣ أيار/مايو ١٩٩٣
ARABIC
الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة التخطيط الانمائي

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
19 -06- 2008
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

تقرير عن المهمة الاستشارية
خطة تنمية المنطقة الوسطى
سلطنة عُمان ـ مسقط
(خلال الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير الى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣)

اعداد

فؤاد حمدي بسيسو

المستشار الاقليمي في تخطيط التنمية وسياساتها

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الاقليمي ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

93-0329

تقييم عام لمسودة خطة تنمية المنطقة الوسطى

مدخل عام:

يمثل هذا التقرير حصاد الزيارة الثانية التي قمت بها الى سلطنة عمان، ضمن مهمة تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بإعداد خطة تنمية المنطقة الوسطى في سلطنة عمان، (تلاحظ الحدود الجغرافية لهذه المنطقة كما وردت في الملحق رقم ١) وقد وقعت مدة هذه الزيارة خلال الفترة من ١/٢١ ـ ١٩٩٣/٢/٩ بينما وقعت الزيارة الاولى خلال الفترة من ٦/٣٠ ـ ١٩٩٢/٧/١٠، اتسمت أعمال الزيارة الاولى - والتي تعددت أهدافها - بتركيزها حول مناقشة الترتيبات الفنية المتعلقة بعملية اعداد الخطة واجراء المناقشات والمشاورات المتعلقة بإطارها العام واستراتيجيتها واتجاهات مشروعاتها، وتبلورت نتائجها في التقرير الذي قمت برفعه بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٧ (الوثيقة رقم E/ESCWA/DPD/1992/9) وهو التقرير الذي اعتبره مكملاً لتقرير الزيارة الثانية الحالي وتركزت الزيارة الثانية حول مراجعة وتقويم ومناقشة المسودة التي قامت بإعدادها أجهزة الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن حول خطة تنمية المنطقة الوسطى.

يتضمن التقرير الحالي ملاحظاتي التفصيلية ونتائج المناقشات التي اجريتها حول مقترحات الخطة كما وردت في مسودات التقارير الثلاث التي تسلمتها من قبل اجهزة الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن، وأود ان اشير الى أن زيارتي الثانية الى السلطنة تضمنت القيام بجولة ميدانية الى المنطقة الوسطى، أورد خلاصتها في الملحق رقم (٢) بموجب مذكرة رفعت الى معالي الامين العام لمجلس التنمية العماني بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٤.

كما أود التأكيد على أهمية المناقشات والحوارات التي اجريتها مع العديد من المسؤولين في الوزارات والدوائر العمانية المختصة في الوصول الى تقييمي لمسودات الخطة، لذلك فإنني انتهز هذه الفرصة لاتوجه بخالص الشكر والتقدير الى كافة المسؤولين الذين ورد ذكرهم في الملحق رقم (٣) مع التأكيد على الاهمية الخاصة للتسهيلات التي قدمت لي من قبل اجهزة الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن واجهزة مكتب الامم المتحدة الانمائي في السلطنة والمناقشات المثمرة مع العديد من المسؤولين التابعين لهما. أنتقل الان لاستعراض ملاحظاتي التفصيلية وتقويمي العام للاجزاء الثلاثة لمسودات الخطة وفق البنود التالية:

أولاً: الملاحظات العامة
ثانياً: الملاحظات التفصيلية على تقرير المسح والقاعدة المعلوماتية.
ثالثاً: الملاحظات التفصيلية على مسودة التقرير النهائي للخطة.
رابعاً: الخلاصة العامة والتوصيات.

تقويم عام لمسودة خطة تنمية المنطقة الوسطى

أولاً: الملاحظات العامة:

مقدمة:

نتيجة الاحاطة بالظروف التي رافقت عملية إعداد مسودة الخطة فقد فهمت سبب الحاجة الملحة لاجراء إعادة صياغة كاملة لأجزاء الخطة الثلاث وهم بالعناوين التالية:

١- الخطة الاقليمية للمنطقة الوسطى - تقرير المسح،
٢- استراتيجيات التنظيم السكاني،
٣- مشروع التقرير النهائي.

والمقصود بذلك ليس فقط الصياغة والتحرير اللغوي وإنما الصياغة الاقتصادية والحاجة الى دقة استخدام المصطلحات الاقتصادية والانمائية، ومطابقة الشروحات التحليلية للاحصاءات الواردة، بالاضافة الى إعادة تدقيق البيانات والاحصاءات والارقام الواردة في مجلدات الخطة. يضاف الى ذلك ما يتعلق بالبرنامج الاستثماري المقترح وتكلفة تنفيذه.

ومع الاخذ في الاعتبار ان الخطة الموضوعه تعالج من الناحية الزمنية فترة طويلة الاجل خمسة عشر عاماً (١٩٩٦-٢٠١٠) بالاضافة لتعرضها لخطة التنمية الرابعة الجاري تنفيذها (١٩٩١-١٩٩٥)، فربما كان من الانسب إعتبار هذه الوثائق "إطار عام لخطة طويلة الاجل لتنمية المنطقة الوسطى" حيث يستند اليه في إعادة صياغة الخطط الخمسية بدءاً من الخطة الخمسية الخامسة للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠).

أشير فيما يلي الى الملاحظات الاساسية العامة على مسودات الخطة كما وردت في الاجزاء الثلاث والتي سبقت الاشارة إليها.

١- ضرورة إعادة صياغة الخطة من الناحية المتعلقة بالمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية والتخطيطية.

٢- ضرورة إعادة صياغة وتحرير الخطة من الناحية اللغوية.

٣- تداخل وعدم دقة الاشارة الى الاهداف والوسائل والسياسات، سواء بالنسبة للاطار الكلي أو القطاعي.

٤- نصيب القطاع المالي والمصرفي في الخطة محدود، خاصة ما يتعلق بأنشطة التمويل الانمائي، وقد اقترح إجراء استعراض لدور هذه المؤسسات في تمويل عمليات تنفيذ مشروعات الخطة.

٥- عدم إعطاء مسودات الخطة إهتماما كافياً لدور المرأة في التنمية وإعداد برنامج متكامل حول ذلك، لذا فمن المقترح ان يوجه مثل هذا البرنامج لتحقيق هدف دمج المرأة في مسيرة التنمية، ورفع مستوى أدائها من خلال برامج التوعية والارشاد المتعلقة بالمحافظة على البيئة وتنمية الثروة الحيوانية وأسس الاستفادة من منتجات البيئة في تصنيع المنتجات التقليدية وأسس رعاية الطفل بالاضافة الى التوعية الاجتماعية والثقافية والدينية لمحو الامية.

وتعتبر مساهمة المرأة في إقامة وتطوير الحرف الوطنية في اطار الانشطة المدره للدخل مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للبرنامج المقترح للمرأة والتنمية وتكمن أهمية الحرف الوطنية في المحافظة على أصالتها وكونها مصدراً لدخل الاسرة وانتاج منتجات لها دورها في الحياة العمانية المعاصرة، واعتمادها على الخامات المحلية التي تزخر بها البيئة العمانية.

وضمن هذا المجال يقترح الاهتمام بتطوير الحرف الوطنية التالية:

<u>الفخاريات</u>، تتوفر التربة الصالحة لها وينتج منها:

- أواني لتبريد الماء (الحجله)
- الخروس لتخزين المياه والتمر والعسل
- مشارب الماء (الكلاوات والجداوى والجبات)
- المباخر
- المزهريات لزراعة الشتلات الزراعية.

الصناعات النفيسه، وهي من الصناعات المبدعة في عمان، والصناعات التي تقوم على الفضة هي:

الخناجر، الاواني الفضية، الحلي للنساء بأنواعها.

السعفيات: زراعة النخيل في عمان وتميز البيئة العمانية في إنتاجها. وأهمية استغلال الخامات البيئية لانتاج:

- الظرف لحفظ التمر بغرض استخراج عسل التمر،
- الغراف (شكل دائري) لتناول الطعام عليه،
- القفه (القفير) كسلال لحمل التمر (الرطب)
- غطاء لأواني الطعام،
- المراوح اليدوية - صناعة الحصر والجلوس عليها،
- بناء البيوت وصياغة المياشين لحفظ التمور والفاكهة.

الغزل والنسيج، تعتبر الصناعات القائمة على أصواف الغنم والماعز والجمال من الصناعات المعروفة في البيئة الصحراوية التي اتسمت بإتساع رقعة باديتها، وشجع ذلك على قيام حرفة الغزل والنسيج لانتاج المنتجات النسيجية التي تستخدم في تلبية الاحتياجات المعيشية، كما استخدمت مؤخراً في الزينة وتتخذ المنتجات القائمة على الصوف الاشكال التالية:

- السجاد (النسيج)، العباءات للحماية من البرد (من شعر الماعز أو (وبر الجمال)، ومعلقات الزينة.

- حقائب السيدات، والخطام (يربط على رأس الحيوان لسجنه، الغرض لتثبيت السرج على ظهر الحيوان، محقبه (قطعة تنتج لتزيين الحيوان).

٦- تدعيم ونشر مبادىء تنمية المجتمع المحلي، واشراك المواطنين في تنمية مجتمعاتهم وتنفيذ المشروعات التي تعود عليهم بالفائدة، وتشجيع أنشطة المؤسسات الاهلية التطوعية في التواجد في المنطقة الوسطى، وتحديد الموقف من المؤسسات التطوعية الاجنبية في ضوء السياسة العامة التي تقرر تجاهها ومن ثم الاشراف على أنشطتها وفق هذه السياسة.

٧- مناقشة المقترحات المتعلقة ببعض جوانب حدود المنطقة الوسطى فيما يتفق وعنصر الانسجام الاجتماعي وللتوطن الجغرافي للقبائل العمانية وسهولة الحصول على الخدمات من مختلف المراكز المقامة في المنطقة الوسطى (يراجع تقريرنا حول الزيارة الميدانية الى المنطقة الوسطى).

٨- إعطاء إهتمام خاص الى قطاع السياحة ضمن خطة التنمية وبموجب رؤية تأخذ في الاعتبار طبيعة المنطقة التي تجمع بين العديد من الخصائص التي تتميز بها المناطق الساحلية والصحراء بأشجارها وأعشابها الخاصة وبما جرى رعايته من مشروع المها العربي، الذي يعتبر متميزاً على المستوى العالمي. ورغم ان انتشار المؤسسات السياحية وانطلاق النشاط السياحي على المستوى الداخلي والخارجي يستدعي توفير العديد من الخدمات والهياكل الارتكازية، فإنه يمكن الشروع في وضع تصور زمني متكامل والسعي الى توفير الكوادر اللازمة، وربما كان من المجدي إقامة معهد أو كلية على مستوى السلطنة في مجال تخريج الكوادر العاملة في الانشطة السياحية (مكاتب السياحة والسفر، الفندقة الادلاء السياحيين ... الخ).

ثانياً: الملاحظات التفصيلية على الخطة:

(أ) تقرير المسح (المجلد الاول) والقاعدة المعلوماتية لخطة تنمية المنطقة الوسطى

مقدمة:

لوحظ ضعف قاعدة البيانات والمعلومات والمسوحات المتعلقة بالمنطقة الوسطى، اما المصادر المعلوماتية الاساسية المتوفرة في المرحلة الحالية، فقد تمثلت فيما يلي:

١- المسح الاقتصادي والاجتماعي، وهو المسح الذي قامت بتنفيذه أجهزة الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن. وقد شكل هذا المسح المصدر الاساسي لقاعدة المعلومات والبيانات التي استندت اليها تحليلات الخطة ومقترحاتها النهائية، وسيجري التعليق عليه لاحقاً وضمن هذا التقرير.

٢- الخطط القطاعية التي قامت بتنفيذها مختلف الوزارات.

٣- الزيارات الميدانية، وهي على درجة كبيرة من الاهمية، بشرط التخطيط الجيد لها وتوفير التسهيلات اللازمة لاتمامها، وفي ضوء ذلك قمت بزيارة ميدانية الى المنطقة الوسطى، وذلك أثناء مهمتي الثانية في سلطنة عمان، (يراجع تقريرنا حول هذه الزيارة الميدانية، الملحق رقم ٢).

٤- بعض المسوحات الجارية كمسح موارد المياه الذي قامت بتنفيذه مؤخراً احدى الشركات الاستشارية وذلك بتكليف من وزارة موارد المياه.

٥- المعلومات المتوفرة لدى مختلف الاجهزة والدوائر الرسمية، وقد لاحظت من حيث المبدأ تعاون مختلف الوزارات والاجهزة الرسمية في توفير بعض المعلومات المتاحة لديها، كما ان جزءاً رئيسياً من هذه المعلومات يمكن الحصول عليه بالمتابعة الحثيثة. وأستشهد على سبيل المثال بما يتوفر لدى وزارة النفط والمعادن ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الكهرباء والماء وبعض مؤسسات التمويل الانمائي، كبنك الزراعة والاسماك، (الذي تمكنت من الحصول على بعض المعلومات المتعلقة ببرنامج عملهم في المنطقة الوسطى عندما التقيت بهم بتاريخ ١٩٩٣/٢/٣)، وبنك التنمية وبنك الاسكان.

وأرجو التأكيد على ان المقصود هنا ليس فقط المعلومات حول الانشطة المتوفرة حالياً في المنطقة الوسطى، وانما وجهات النظر تجاه مختلف المشاريع والسياسات الانمائية (مثلاً الموقف المتعلق بقضية تحلية مياه البحر التي تدار بطاقة الرياح أو الطاقة الشمسية، وهل من المفضل إقامة محطات تحلية كبيرة أم محطات صغيرة توفر احتياجات مختلف التجمعات السكانية بعد تجمعها في مواقع رئيسية أو ثانوية.

٦- تعداد السكان، والذي يجري حالياً التحضير لتنفيذه رسمياً في مطلع العام القادم ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بقاعدة بالمسح الاقتصادي والاجتماعي الذي تم تنفيذه فقد لوحظ خلو استمارة الولاية من بعض المعلومات الهامة، مثل الادارة/الخدمات التي تقدمها الدوائر الحكومية ومستواها ومدى الوفاء بالحاجات، والزراعة كميات الاسماك التي تم صيدها والرأي المتعلق بالمساعدات المقدمة للصيادين ومقترحاتهم المتعلقة بتحسين الانتاج والتسويق واسعار خدمات النقل والرأي حولها، والوضع الحالي للطرق (تراجع توصياتنا الواردة في تقريرنا حول الزيارة الميدانية (الملحق رقم ٢).

ومتابعة لعملية بناء القاعدة المعلوماتية المتعلقة بالتنمية في المنطقة الوسطى فمن المقترح إنجاز الدراسات والمسوحات التالية، وذلك خلال الخطة الخمسية الرابعة (٩١-١٩٩٥) الجاري تنفيذها، ان توفرت الموارد المالية اللازمة لذلك او خلال الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦-٢٠٠٠).

- مسح اقتصادي - اجتماعي لصائدي الاسماك في المنطقة الوسطى، يُتبع بدراسة حول آفاق تنمية الثروة السمكية في المنطقة الوسطى.

- مسح اقتصادي - اجتماعي لقطاع الثروة الحيوانية في المنطقة الوسطى (الابل والماعز والابقار والغزلان والمها) تمهد لدراسة عامة حول آفاق تنمية الثروة الحيوانية في المنطقة الوسطى.

(ب) الملاحظات والمقترحات التفصيلية على تقرير المسح* (المجلد الاول)

١- الوحدات الطبيعية، تصحيح البيانات المتعلقة بطول وعرض السواحل التابعة للمنطقة الوسطى (الجازر، الساحل الشمالي) ص ٩-١٠.

٢- الامكانات والثروات الطبيعية:

- الثروة المعدنية (ص ١٢)، اقترحنا مراجعة دقيقة لهذا الجزء مع وزارة النفط والمعادن واعادة صياغته. وتجدر ملاحظة ان البيانات المتوفرة في المرحلة الحالية تطرح سؤالاً متعلقا بمدى الحاجة الى اجراء مسوحات شاملة تتعلق بالمعادن، ام من المفضل اجراء مسوحات في بعض المناطق، بالنسبة لبعض المعادن ويبدو ان الخيار الاخير هو الخيار العملي بالنسبة لبعض المعادن.

- الثروة السمكلية (ص ١٣)، من المفيد العودة الى آخر تقرير قامت بإنجازه منظمة الاغذية والزراعة الدولية، والاشارة الى نتائج المسح الذي تضمنه لتقريري التالي حول موارد الثروة السمكية
  FAO, K.A. Johanneson, Asssessment of Major Marine Fish stocks of Demersal, Small Pelagic and Mesopelagic Species. A report prepared for FAO/UNDP Project (OMA/88/005 Oman Fisheries Resources Assessment Survey, Nov. 89-1990.

---

* جرت مناقشة معظم هذه الملاحظات مع اجهزة الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨، يراجع تقريرنا الاولي حو مهمتنا في سلطنة عمان، (الملحق رقم ٤).

- الثروة الحيوانية، الحديث مقتضب ويقترح افراغ البيانات المتوفرة حول الثروة الحيوانية في هذا الجزء.

٣- الخصائص الديمغرافية للسكان في المنطقة الوسطى/:

أشير في السطر الثاني من الفقره الثانية (ص ١٨) الى "أن المنطقة تتصف بقلة مواردها الطبيعية" ومن المفضل الاشارة هنا الى موارد الثروة النفطية والسمكية، حتى تتسم عملية الصياغة بنوع من الدقة المطلوبة حيال تقويم آفاق التنمية في المنطقة الوسطى.

٤- ص ١٨، آخر سطر، اضافة كلمة "البدو" بعد كلمة "السكان".

٥- ص ١٩، اضافة كلمة "من النمط شبه البدوي" بعد كلمة السكان الواردة في السطر الاول من صفحة ١٩، واضافة عبارة "من هذا النمط" بعد كلمة السكان الواردة في السطر الرابع من نفس الصفحة.

٦- توزيع السكان حسب التجمعات السكانية:

تشير الفقرة الاخيرة تحت عنوان (٢- توزيع السكان حسب التجمعات السكانية) الى ان النمط المعيشي السائد في المنطقة هو النمط البدوي، ولدى الرجوع الى الجدول رقم (١-٣) ص ١٩ فقد لوحظ ان النمط شبه البدوي هو النمط الغالب، حيث بلغت نسبة السكان في الجازر والدقم ومحوت حوالي ٨٣ بالمائة من مجموع سكان المنطقة الوسطى، الا اذا اعتبرنا ان جزءاً رئيسياً من سكان هذه التجمعات يعيشون في الداخل وليس على السواحل، وفي هذه الحالة ينبغي الوصول الى تقدير دقيق لنسبة السكان البدو وشبه البدو في كل المنطقة الوسطى من اجل اطلاق الوصف الدقيق على خصائص السكان في هذه المنطقة. يلاحظ انخفاض متوسط التجمع السكاني في الولايات الاربع للمنطقة الوسطى (١٦٩ نسمة في هيما، ٢٢٨ نسمة في الجازر، ١٨٩ نسمة في الدقم، ٣٣٤ نسمة في محوت) ص ٢٦ - ٢٧ كما لوحظ ان المنطقة الوسطى تضم ٥٨ تجمع، ويقل حجم السكان في تلك المنطقة عن مائة، علما بأن الخدمات متوفرة فقط في تسعة تجمعات سكانية (ص ٣٦) وهذه البيانات لها أهميتها فيما يتعلق بسياسات التنمية ومشروعاتها الموجهة لتحسين الاحوال المعيشية للسكان وضمن رؤية تنموية توفق بين الاعتبارات الاجتماعية والانسانية من ناحية والاعتبارات الاقتصادية من ناحية ثانية.

٧- التقدير في مجمله في حاجة الى اعادة صياغة لغوية، يلاحظ على سبيل المثال العناوين الواردة في الجدول رقم (٤-٣) ص ٣٢ والاسطر الثلاث الاخيرة من الفقرة الاولى (ص ٤)٠

٨- تصنيف التجمعات السكانية حسب الامكانيات التنموية المتاحة (ص ٣٧) لوحظ عدم صحة معاني المصطلحات المستخدمة حسب المعاني الاقتصادية والانمائية المتعارف عليها٠ مثلاً بدأ السطر الاول بما يلي:

"يقصد بالامكانات التنموية المتاحة مجموعة الخدمات العامة في التجمعات السكانية، والتي يمكن ان تحفز أنشطة القطاع الخاص"٠

بينما التعريف الصحيح للامكانات التنموية يشمل بالاضافة الى حجم الخدمات والهياكل الارتكازية والمؤسسية والقانونية المتوفرة الموارد الطبيعية والبشرية بخصائصها الكمية والنوعية المختلفة٠ ولهذا التعريف أهمية خاصة فيما يتعلق بتحديد القاعدة التي تنطلق منها سياسات ومشاريع التنمية وآفاتها في أي منطقة تنموية٠

٩- المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية (ص ٤٢ -٤٣) الفقرة الرابعة (ص٤٣) والتي تتحدث عن ارتفاع معدلات الوفيات في حاجة الى اعادة صياغة وتدقيق، حيث تشير الفقرة الى ان ارتفاع معدل الوفيات يعود فقط لقلة الخدمات الصحية والى سوء احوال البيئة الصحية وقلة الوعي الصحي، والصحيح ان ارتفاع معدل الوفيات يعود الى جملة من الاسباب المرتبطة بمرحلة التنمية المتحققة في المنطقة الوسطى، فبالاضافة الى تخلف مستوى الخدمات الصحية والوعي الصحي فإن تخلف مستوى التعليم وكافة الخدمات الاخرى من اجتماعية وانتاجية تساهم في تحقيق هذه النتجية٠

١٠- العمالة في المنطقة الوسطى (ص ٥٥)

تشير المقدمة الى ارتفاع نسبة العاملات في الرعي (٩٤١ امرأة بنسبة ٧ المائة من اجمالي السكان وتؤكد هذه البيانات على أهمية توجيه برامج اعلامية وارشادية للمرأة٠

١١- توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي

أظهرت البيانات المتعلقة بتوزيع العمالة في المنطقة الوسطى، بإستثناء العاملين في مخيمات شركة تنمية نفط عمان والوافدين من خارج السلطنة، ان ما نسبته ٨٠ بالمائة من العماله العمانية يعمل في انشطة الثروة السمكية والحيوانية. وفيما يتعلق بالانعكاسات الانمائية لذلك، فمن الضروري استكمال واقع العمالة وتوزيعاتها، بما في ذلك قطاع النفط، تمهيداً لبلورة الثقل النسبي لانشطة التنمية الموجه لتحسين الاوضاع المعيشية للسكان العمانيين في المنطقة الوسطى، كما تجدر ملاحظة ان ما نسبته ٧ر٧٠ بالمائة من العمالة الاجنبية الوافدة يعمل في النشاط التجاري والمطاعم (ص ٥٨) مع ملاحظة تدني النسبة الاجمالية لعدد العاملين الاجانب مقارنة ببقية مناطق السلطنة، حيث بلغت هذه النسبة ٧ر١٤ بالمائة من اجمالي العمالة في المنطقة الوسطى (ص ٦٠) ولذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بسياسات تنمية وتطوير القوى البشرية العمانية واحلالها بشكل تدريجي محل العمالة الوافدة.

١٢- أشارت المعلومات المتعلقة بقوارب الصيادين الى ان عدد هذه القوارب سجل ما نسبته ٤ر٣٨ بالمائة من اجمالي عدد القوارب في السلطنة، بينما لم تظهر البيانات اللازمة لمعرفة النقل النسبي لهذه المنطقة بالمقارنة مع بقية مناطق السلطنة. ورغم الاشارة إلى وجود ٢٣٢٠ عاملاً في صيد الاسماك في المنطقة الوسطى على الصفحة ٧٣، الا انه لم يقارن بإجمالي عدد الصياديين على مستوى السلطنة

<u>بعض الامثلة على الحاجة لاعادة الصياغة والتوضيح.</u>

- الفقرة الثانية من صفحة ٥٦
- الجزء الاول من الفقرة الاولى، صفحة ٦٠ في حاجة الى اعادة صياغة وتوضيح.
- آخر سطرين من الفقرة الثانية صفحة ٦٠ في حاجة لاعادة صياغة ودقة في التعبير.
- الفقرة الثانية (صفحة ٨٠) في حاجة الى اعادة صياغة وتوضيح.
- الفقرة الاخيرة (صفحة ٨٠) في حاجة الى اعادة صياغة وتوضيح.
- الفقرة الثانية (صفحة ٩٩) تشير الى ان نسبة ضئيلة من السكان يعتمدون على الابار كمصدر رئيسي لمياههم، بينما تشير نفس الفقرة الى توزع هذه النسبة بين ٤٣ بالمائة في ولاية الجازر ومحوت وما نسبته ٩٨ بالمائة من عدد الاسر في ولاية الجازر.

- الفقرة المتعلقة بمحطات التحلية (فقرة ٣، صفحة ٩٩) في حاجة الى اعادة صياغة ودقة في التعبير (الاشارة الى وجود ٦ محطات تحلية في ولاية الدقم وهيما ومحوت بينما الابار موجودة - كما تشير الفقرة - في ولايات هيما ومحوت والجازر.

كما ان الفقرة الثانية التي تبدأ بعبارة (ويوضح الجدول رقم ٣-٦) في حاجة الى تدقيق واعادة صياغة.

ومن المفيد ضمن هذا السياق مقارنة معدل استهلاك الفرد من المياه في المنطقة الوسطى ببقية انحاء السلطة مع الاخذ في الاعتبار المواصفات النوعية للمياه (الملاحية للاستهلاك البشري).

- تدقيق كافة الحسابات المتعلقة بالطلب على المياه (صفحة ١٠٠)
- إعادة صياغة الجدول رقم (٣-٧) صفحة ١١٦، خاصة رقم ٣ تحت (أ) هيما ... الصياغة المتعلقة بحجم المدرسة مع المتوقع، وربما المقصود مع النمو المتوقع. كما يحتاج الجدول الى تفسير موجز لبعض بياناته (مثلاً القول بأن المبنى غير صحي في محوت يستدعي تحديد المشكلة صفحة ١١٧ ولا يوجد مدرسة ثانوية في محوت (وهو ما اشير اليه تحت ملاحظات في صفحة ١١٨ والفقرة الاولى).

١٣- يلاحظ تدني نسبة الدعم الذي حصل عليه صيادو المنطقة الوسطى بالمقارنة مع الدعم الذي حصلت عليه بقية المناطق (١٤ر٥ بالمائة، صفحة ٧٢، كما لوحظ انخفاض حجم الانتاج النسبي للمنطقة الوسطى مقارنا بإجمالي انتاج الاسماك من الصيد التقليدي والتجاري على مستوى السلطنة (٦ر٥ بالمائة و ١٠ر٩ بالمائة على التوالي)، ومع الاخذ في الاعتبار ارتفاع الاهمية النسبية للمنطقة الوسطى فيما يتعلق بموارد الثروة السمكية المتاحة للاستغلال (٧٠ المائة من اجمالي صيد الشارخة في السلطنة، وصيد انواع جيدة من الربيان والجرجور ... صفحة ٧٢) بالاضافة الى انخفاض انتاجية العامل في صيد الاسماك (٨ر٣ طن/سنة)، فإن هذه المنطقة ينبغي ان تحظى بنوع من الاولية ليس فقط من قبل مساعدات اجهزة الدولة المختلفة وانما بالنسبة لمختلف مصادر الدعم، ومنها البنوك والمؤسسات العمانية المتخصصة في التمويل الانمائي.

١٤- الحديث عن مشكلات التسويق في قطاع الاسماك (صفحة ٧٤) موجز اكثر من اللازم ولا يتسم بالدقة، حيث ان المشكلة التسويقية موجودة حتى مع وجود شركات الاسماك العاملة في السلطنة في المنطقة الوسطى (يراجع تقريرنا حول الزيارة الميدانية الملحق رقم ٣).

١٥- يقترح اعادة ترتيب الجدول رقم (٣-٥) "توزيع الصيادين على الولايات في المنطقة الوسطى" صفحة ٧٤ حسب الثقل النسبي لعدد الصيادين (محوت، الدقم ثم الجازر).

١٦- من المقترح ان يبدأ تقرير المسح او ينتهي بخلاصة حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الوسطى لاهمية ذلك لدى الانتقال الى الاجزاء الاخرى المتعلقة بالخطة الانمائية.

ويمكن ان تتضمن خلاصة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية البنود التالية(*):

- تقويم عام لامكانات التنمية المتاحة (الموارد البشرية والطبيعية وخصائصها، طبيعة ومستوى التنمية المتحققة في قطاعات الانتاج السلعي والخدمي وقطاعات الهياكل الاجتماعية والهياكل الاساسية، المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتحدي التنموي للمنطقة، الافاق المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، علماً بأن هذا التقويم يصلح كمدخل عام لخلاصة التقرير العام المتعلق بخطة تنمية المنطقة الوسطى.

١٧- ضرورة الاشارة الى مصدر البيانات المتعلقة بالجدول رقم (٤-٥) صفحة ٧٨ حول أعداد الحيوانات في المنطقة الوسطى تبعاً للولايات.

(*) يستفاد هنا مما ورد في تقريرنا الاول عن المهمة الاستشارية حول خطة تنمية المنطقة الوسطى في سلطنة عمان (E/ESCWA/DPD/1992/9).

١٨- يشير واقع قلة العائد الاقتصادي المقارن بتكاليف الانفاق على الحيوانات (صفحة ٧٨) الى الحاجة الى اجراء دراسة حول اقتصاديات الانتاج الحيواني في المنطقة الوسطى تستهدف وضع الاسس اللازمة لتحقيق اقتصاديات الانتاج الحيواني ومساهمته في دعم اقتصاديات السلطنة (يراجع تقريرنا الاول حول خطة تنمية المنطقة الوسطى سابق الاشارة اليه) وعلى ان يؤخذ في الاعتبار العوامل التالية:

- الارتفاع النسبي لاسعار الاعلاف في المنطقة الوسطى،
- عدم كفاية المصدر الطبيعي للتغذية الحيوانية (المراعي) واختلال التوازن بين اعداد الحيوانات وموارد الرعي المتاحة (٤ حيوان/كلم^{٢} بدلاً من ٢ حيوان/كلم^{٢} في السعودية على سبيل المثال).
- وجود ١٤٠٠ نسمة كعمالة في قطاع الثروة الحيوانية وما نسبته ٣٤ بالمائة من إجمالي العمالة في المنطقة الوسطى.
- بلوغ متوسط حيازه الاسرة (٣٠ غنمه و ٨ جمال)
- تنحصر عوائد الثروة الحيوانية على منتوجات اللحوم والحليب وبيع بعضها عند الحاجة الملحة. وبلغ متوسط عوائدها الشهرية ٧٥ ريال فقط.
- عدم توفر الخدمات البيطرية في العديد من مناطق الرعي.

١٩- قطاع الصناعة في المنطقة الوسطى:
أشير في الفقرة الثانية من المقدمة (صفحة ٨٣) الى ان الحديث عن الصناعة سيقتصر على بعض الصناعات البسيطة والحرف والورش اللازمة لاصلاح السيارات ومكائن قوارب الصيد ومحلات خياطة الملابس، ومن المقترح ان يعالج هذا الجزء والمجلد الثالث حول الخطة موضوع الصناعات الحرفية والتقليدية بشكل متكامل يأخذ في الاعتبار ما ورد في النشرة الاعلامية التي قامت بإعدادها المديرية العامة لتنمية المجتمعات المحلية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمناسبة معرض الحرف الوطنية الخامس من ٢ - ١٩٩٣/١١/٣٦ وكذلك مقترحاتنا السابقة حول تطوير الحرف الوطنية (ص ٣ - ٤ ومن هذا التقرير).

٣٠- إعادة صياغة المشكلات والمعوقات (صفحة ٨٩) وفق مقترحنا الوارد في تعليقنا اللاحق على المجلد الثالث، مع الاخذ في الاعتبار تدقيق المعلومات المتعلقة بالتواجد المصرفي (فرعان لبنك عمان الدولي ومخطط لاقامة فرعان لبنك الزراعة والاسماك).

٣١- الفقرة الاولى: القاء الضوء على طبيعة المرحلة الحالية المتعلقة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالثروة المعدنية بالتنسيق مع وزارة النفط والمعادن وفق ما سبق بيانه. وتنطبق نفس الملاحظة على الجزء الخاص بالمشكلات (صفحة ٩٢).

٣٢- قطاع الاسكان (صفحة ٩٣)

التاكد من سبب عدم إقبال المواطنين على إشغال المساكن التي تم بناؤها لهم في هيماء، هل هو عدم توفر الماء والكهرباء أم رفض الاستقرار وتفضيل استمرار الترحال لخدمة أنشطة الرعي.

٣٣- السياسة المتعلقة بالنشاط الاسكاني في المنطقة الوسطى والاتجاه نحو توفير التمويل الميسر للمواطنين لبناء المسكن وفق النمط الذي يرغبونه، هي مسالة تتعلق بمحاولة الاستفادة من المواد المتوفرة محلياً في إقامة المساكن، ويلعب برنامج الاسكوا الفرعي المتعلق بالاسكان قليل الكلفة دورا هاماً في هذا المجال، وقد اتخذت مدينة حج كمنوذج لدراسة المشروع من قبل البرنامج الفرعي المتعلق بالمستوطنات البشرية لدى الاسكوا، ومن المفيد متابعة هذا الموضوع وفق الاسلوب الذي تراه السلطات العمانية المختصة.

٣٤- القدرة على حصول المساكن (صفحة ٩٦)

مراجعة وتدقيق البيانات المتعلقة بمتوسط الدخل الشهري للسكان (٥٥٠ و ٣٠٠ ريال عماني للرعي وصيد الاسماك) وهل تبلغ نسبة الاسر المقيمة قريبا من الساحل وتجمع بين حرفتي الرعي والصيد قرابة ٦٨٫٥ بالمائة (تراجع ملاحظتنا السابقة حول نسبة السكان شبه البدو).

٢٥- توضيح المقصود بنشاط الاستيراد والتصدير الذي يرتفع منه متوسط الاستثمار الى ٩٩٠٠٠ ريال عماني، بالمقارنة مع بقية الانشطة.

٢٦- إعادة النظر في الجدول رقم (١-٧) (صفحة ١١١) وتدقيقه وتحديد سنة البيانات والمصدر، حيث لوحظ بعض فوارق عن الاحصائية التي جمعت من الميدان اثناء زيارتنا، وقد سلمت هذه الاحصائية الى الموظف المختص في دائرة التخطيط الاقليمي.

٢٧- توحيد مدلول البيانات المختلفة، ففي الفقرة الاولى (صفحة ١١٤) ولاية محوث، اعتبر تواجد السكان على بعد ٦٥ كلم من المدرسة مسافة كبيرة جداً، بإعتبار ان متوسط المسافة يجب ان يقترب من ١٠ كلم. ثم أطلق وصف المسافة الكبيرة (وليست الكبيرة جداً) على مسافة ٣٠٠ كلم، كما أشير الى الحاجة الى تخفيض المسافة لتصل الى ٤٠ كلم وذلك على المدى البعيد، بينما سبقت الاشارة في الفقرة الاولى الى مسافة ١٠ كلم كمسافة مقبولة.

٢٨- رغم أن مشروعات وزارة التربية والتعليم الواردة في الخطة الخمسية الرابعة تركزت في ولايتي هيما والجازر، الاّ ان زيارتنا الميدانية أظهرت الحاجة الملحة في ولاية محوث. الى بعض الاجراءات المتعلقة بتطوير المدرسة الحالية واجراء بعض التوسعات التي تمكنها، من إستيعاب الطالبات في صفوف خاصة.

٢٩- تصحيح البيانات المتعلقة بعدد الطالبات في المنطقة الوسطى والمشار اليه برقم (٤٥) في السطر الثالث تحت بند الامور المترتبة على المشكلات (صفحة ١١٥).

٣٠- الفقرة الخاصة بدور العادات الاجتماعية في تقليل الاستفادة من الخدمات الصحية (البند ٢ تحت ج - مشكلات الخدمات الصحية) في حاجة الى توضيح يسهل مهمة معالجة هذه الظاهرة.

٣١- الصياغية الواردة تحت البند د - الامراض المتواجدة في المنطقة (صفحة ١٢٧) لا تشير الى ضخامة المشكلة الصحية في المنطقة الوسطى، وهو ما تأكد لدينا أثناء الزيارة الميدانية لذا يقترح إعادة صياغتها.

٣٢- هل قلة الطلب على الخدمات المجتمعية بشكل عام (رقم ٣ تحت بنـــد د ـ صفحة ١٣٩) تعتبر مشكلة؟ المشكلة تكمن في وجود فجوة بين مستوى الطلـــب الفعلي ومستوى توفير هذه الخدمات.

٣٣- الجزء الخاص بالبيئة له أهمية خاصة، ويقترح تدعيم الجزء التحليلـــي الوارد فيه، بما في ذلك القاء الضوء على موارد المجمعات المقترحـــة (صفحة ١٤٤ ـ ١٤٥).

ثالثاً:- <u>التعليق التفصيلي على مسودة التقرير النهائي للخطة الاقليمية للمنطقة الوسطى (كانون أول/يناير ١٩٩٣) إعداد الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن) ١٤٤ صفحة.</u>

١- محددات وأسس صياغة الاهداف (صفحة ٤)

يقترح إعادة صياغة هذا الجزء، خاصة البند ٢ و ٣ في نهاية الصفحـــة، فالاهداف جزء من الاستراتيجية التنموية التي تضم الاهداف والسياســـات والوسائل، وهناك فرق بين الاهداف والوسائل (فقرة ٣).

٢- تمت الاشارة في مطلع الفقرة الاخيرة (صفحة ٦) الى سخاء الحوافز التـــي توفرها وزارة الزراعة والثروة السمكية. التعبير غير دقيق لان الخدمـــات المقدمة تتسم بالضعف العام خاصة في مواجهة الاحتياجات.

٣- أهداف العلاقات القطاعية المتبادلة: (صفحة ٩) الحديث عن خلق تـــوازن بين القطاعات المختلفة في حاجة الى تفسير ودقة المعنى.

٤- الأهداف (صفحة ١٠) في حاجة الى اعادة الصياغة.

٥- الموارد الطبيعية (صفحة ١١) المشكلات والتحديات، والحديث عن المـــوارد الرئيسية للمنطقة في حاجة الى توضيح والقاء الضوء على طبيعة ونوعيـــة وكمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في المنطقة الوسطى، كمـــا ان الحديث عن الاهداف في حاجة الى إعادة صياغة (مثلا السطر الخـــاص بتقييم موارد المياه في المنطقة ودراسة توفير بدائل).

٦- أهداف التراث الطبيعي (صفحة ١٢) بحاجة الى إعادة صياغة وبالنسبة للاهداف العامة المتعلقة بالقطاعات مجتمعة (صفحة ١٢) فهي في حاجة الى اعادة صياغة بشكل كامل ... مثلا تعبير "خلق توازن بين القطاعات الاقتصادية على المدى البعيد مما يضمن خلق توازن تنموي بين المناطق المختلفة" في حاجة لتفسير وربما إعادة صياغة تراعى دقة معاني المصطلحات الانمائية، كما ان التركيز على قطاعات البنية الاساسية لا ينحصر في المدى القصير.

٧- القطاعات الانتاجية (صفحة ١٣)

(أ) يقترح اضافة المعلومات المتعلقة بقطاع النفط والغاز حتى تتكامل أنشطة الخطة المختلفة.

(ب) إعادة صياغة أهداف قطاع الصناعة والمشكلات والتحديات - مثلاً الاشارة الى : "توفير مناخ ملائم لقيام الصناعة" هي اشارة عامة ويقترح لدى صياغة الاهداف الاسترشادية بما يلي:

- توفير الهياكل الاساسية اللازمة لتطوير الصناعة (الكهرباء والماء وورش الصيانة، ... الخ).

- متابعة الدراسات والمسوحات المتعلقة بتحديد آفاق تنمية القطاع الصناعي في المنطقة الوسطى.

- إقامة وتطوير الصناعات التقليدية والسياحية ضمن مفهوم تنمية المجتمعات المحلية.

- تطوير الكوادر اللازمة لدعم التنمية الصناعية.

وبالنسبة لما تضمنته الخطة عن قطاع المعادن تنبغي ملاحظة أهمية الاحاطة بخطوات عملية استغلال المعادن وذلك من أجل برمجة عملية الاستغلال حسب مراحلها المختلفة وحسب طبيعة البيانات والمعلومات المتوفرة. وحسبما هو متعارف عليه فإن عملية استغلال الموارد المعدنية تبدأ بجمع المعلومات المتعلقة بالشواهد الاولية لوفرة المعادن (من خلال التصوير الجوي) ثم المسح السطحي الزلزالي، ثم حفر الآبار الاستكشافية، فدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية، للعناصر المتوفرة من حيث المبدأ، ثم بلورة مشروعات الاستغلال. لذلك فقد اقترح اعادة صياغة الجزء المتعلق بالثروة المعدنية بالتنسيق مع وزارة النفط والمعادن.

٨- قطاع الثروة السمكية (صفحة ١٥) في حاجة الى إعادة صياغة كاملة بالنسبة للمشكلات والتحديات والاهداف بحيث يتم تناسب ذكر الاهداف مع ورود تسلسل المشاكل ودرجة حِدتها، ولوحظ الخلط بين الحديث عن المشكلات وعن الاهداف، وذلك في قطاع الاسكان (صفحة ١٥ الفقرة الاخيرة).

٩- الصفحات من ١٦ - ١٩ (امداد المياه، التجارة، البريد والبرق والهاتف، التعليم والتدريب، الصحة) في حاجة الى إعادة صياغة كاملة تراعى دقة التعبير والاحصاءات المشار إليها.

١٠- الجدول رقم (١-٣) صفحة ٣٠ في حاجة لاعادة تدقيق وصياغة، وتم توضيح العديد من الملاحظات اثناء المناقشة مع أجهزة دائرة التخطيط الاقليمي (مثلا اقترح في العمود الثاني استعمال تعبير" خدمات مالية ومصرفية" بدلاً من "حركة رأس المال". واعادة صياغة الفقرة الثالثة من العمود الخاص بقطاع الرعي. واستعمال تعبير الانشاءات والمساكن بدلا من "مساكن" في العمود الثاني (المكونات) واعادة صياغة الفقرة الاولى والثانية في عمود "قطاع الاسماك" (صفحة ٣١).

١١- الحديث حول حركة رأس المال بين مراكز التنمية (الفقرة صفحة ٣٢) في حاجة الى توسع مركز حول "أهمية الشروع في اقامة نظام مصرفي ومالي، خاصة ما يتعلق بخدمات التمويل الانمائي وتبني فلسفة وصول الخدمة الى مواقع المستفيدين.

١٢- السياسات القطاعية (صفحة ٣٥)

اقترح بداية التعرض الى قطاع الزراعة والثروة السمكية قبل الصناعة وذلك للاهمية والتسلسل الاقتصادي المنطقي.

كما يقترح اعادة صياغة الفقرة (أ) السياسات قصيرة المدى مع الاخذ في الاعتبار نتائج تقرير الزيارة الميدانية (الملحق رقم ٣).

الحديث عن قيام صناعات بتروكيمائية (صفحة ٣٥ - الفقرة ما قبل الاخيرة) جاء مفاجئاً ويفضل ربطه بالحديث حول قطاع النفط والمعادن.

١٣- قطاع الاسماك (صفحة ٣٦) ضرورة ان تراعى السياسات الاهتمام بتطوير مستوى واساليب الصيد لدى الصيادين التقليديين قبل الاهتمام بتحديث اسطول الصيد، وكذلك تحقيق هدف الاستغلال الامثل لموارد الثروة السمكية، بمعنى الاهتمام بالمحافظة على هذه الموارد وحمايتها من الاستغلال المفرط.

١٤- السياسات (صفحة ١٣٧) الحديث عن "تحويل القطاع الرعوي الى قطاع تجاري" مهم ولكن يجب ان يقترن بتحديد الاساليب المؤدية الى ذلك.

اقتراح إعادة صياغة السطر الخاص بتسويق المنتوج الحيواني، واقتراح ما يلي:

"إقامة شبكة تسويق محلية تسمح بتنشيط فرص بيع الحيوانات وتوفير الدخل المناسب من تربيتها وشبكة للتصدير تؤدي الى دعم مساهمة هذا القطاع في اقتصاديات السلطنة".

١٥- قطاع التعدين (صفحة ٣٨) جاءت الاشارة الى "استغلال الاملاح المتوفرة في المنطقة" - سريعة، ومن واقع الزيارة الميدانية للمنطقة الوسطى تبينت لنا أهمية الملح ووفرة موارده في العديد من الاماكن في المنطقة الوسطى، لذا يقترح القاء الضوء على ذلك.

قطاع الاسكان (صفحة ٣٨) السطر الثاني - اضافة العبارة التالية بعد كلمة التكلفة، ... وتطوير عملية الاستفادة من المواد المتوفرة محلياً.

١٦- قطاع التدريب المهني (صفحة ٤٠)
يقترح التركيز على اقامة المراكز التدريبية الانتاجية بمعنى ضمها لفروع تسويقية لمختلف المنتجات الحرفية التي تقوم بإنتاجها هذه المراكز اثناء اعمال التدريب، بالاضافة الى توفير خطوط انتاجية في نفس المراكز.

١٧- البيئة (صفحة ٤٣)

يقترح إضافة الفقرة التالية في نهاية السياسات:

- المحافظة على الحيوانات والاسماك والطيور المهدده بالانقراض.

١٨- السكان والموارد البشرية (صفحة ٤٥)

- إعادة صياغة الفقرة الاولى

- مناطق إستقطاب المراكز الثانوية يفضل عدم تكرار استخدام مصطلح المنطقة (بالنسبة للمنطقة الوسطى ومنطقة حج على سبيل المثال) واطلاق المصطلح والذي يتناسب مع الواقع الاداري والجغرافي، لذلك يقترح حصر استخدام تعتبر المنطقة "بالمنطقة الوسطى".

١٩- التوازن في سوق العمل (صفحة ٧٦)

- في السطر السادس من الفقرة الاولى استعمال تعبير "بطالة متقدمة" هذا المصطلح في حاجة لتفسير.

- أشير في الفقرة الاولى الى توقع تناقص عدد العاملين في قطاعي صيد الاسماك والثروة الحيوانية ربما من المتوقع ان يتم عكس ذلك، خاصة إذا ما تم توفير التسهيلات والخدمات اللازمة مما يساعد على زيادة فرص العمل في هذين القطاعين.

- المصطلحات الواردة في الجدول حول أوضاع سوق العمل في حاجة الى تدقيق (فرص العمل الجديدة ... الفرص المتاحة) بالاضافة الى مراجعة البيانات الواردة في الجدول.

٣٠- البرامج والمشاريع الانمائية (صفحة ٧٧)
يتضمن السطر الاول بعض المصطلحات التي لا تتسم بالدقة، فالاهداف والسياسات هي جزء من البرنامج الانمائي والذي بدوره يتضمن بالاضافة الى الاهداف والسياسات في المشاريع المقترحة وأدوات التنفيذ.

الفقرة الاخيرة (صفحة ٧٧) والفقرة الرابعة (صفحة ٧٨) في حاجة لاعادة صياغة.

٣١- المكونات والعناصر (صفحة ٨١)
الفقرة الاولى: تشير في السطر الرابع وما بعده الى ما يلي:

"الا أن خطة المنطقة الوسطى تقوم على اعتبارات اجتماعية بحته دون النظر الى العائد الاقتصادي في المدن القريبة، (ربما المقصود في المدى القريب)، حيث ان المردود الاقتصادي للمنطقة سيكون على المدى البعيد".

الصيغة توحي بضرورة اغفال عنصر العائد الاقتصادي في المدى القريب، والصحيح انه في الوقت الذي تعطى فيه الاولوية للعائد الاجتماعي فإن التوجهات الانمائية، حتى في المشاريع العاجلة لا يمكن ان تغفل العائد الاقتصادي. وان كان دوره اقل أهمية في المدى القصير بالمقارنه مع اعتبارات المدى الطويل الاجل.

- يقترح اضافة "الصناعات الحرفية ضمن خدمات قطاع الرعي (صفحة ٨١) جدول رقم (٣-٤).

٣٢- برنامج التنمية الاجتماعية (صفحة ٨٣)

يقترح اضافة ما يلي بعد كلمة هذه الدراسة في السطر الاول "مجموعة السياسات والبرامج والمشروعات المتعلقة ...".

الفقرة الاولى صفحة ٨٤ في حاجة الى توضيح واعادة صياغة.

٢٣- قطاع الزراعة (صفحة ٨٤)

- يقترح اضافة الكلمات التالية في نهاية الفقرة، بعد كلمة المياه "والتقدم التكنولوجي الذي يتيح المجال للتوسع في زراعة الاعلاف القائمة على المياه المالحة".

- الفقرة الاولى والثانية والاخيرة (صفحة ٨٥) غير واضحة المعاني وفي حاجة الى اعادة صياغة، مع الاخذ في الاعتبار ضرورة تحديد وحدة القياس للملوحة (سطر ١١).

٢٤- إقتراح "إقامة مؤسسة لحماية المراعي والاحراش وتطويرها (صفحة ٨٦) يبدو انه اقتراح غير واضح وغير مدروس بشكل كافي ...، وقد تبين ذلك أثناء المناقشة المباشرة مع اجهزة التخطيط الاقليمي قبل مغادرتي السلطنة.

صفحة ٨٦ وصفحة ٨٧ بأكملها في حاجة الى اعادة صياغة.

٢٥- الجدول الخاص بالمشاريع الانمائية لقطاع الرعي (صفحة ٨٨) في حاجة الى اعادة صياغة (مجمع تصنيع ... ما هي مكونات هذا المجمع وانشطته؟ مدرسة تطوير المراعي؟ الوزارة المعنية بمجمع الحرف اليدوية، هل هي الشؤون الاجتماعية والعمل بالاضافة الى التجارة والصناعة؟ والحاجة قائمة الى توضيح أعمال وحدات التنمية المتنقله (٤) الواردة في العمود الاول من الجدول).

يقترح الغاء السطر الاخير من الفقرة الاولى (صفحة ٨٩) واستبداله بما يلي "المتاح للاستغلال من قبل الصياد".

إعادة صياغة الفقرة الاخيرة (صفحة ٨٩) ولتبدأ بما يلي "لتسهيل قيام أنشطة متعلقة بالصيد التجاري الذي يستخدم .... الخ".

الاشارة الى مقترحات المستشارين ينبغي ان تعالج بموضوعية، فإن تبنت الاجهزة الرسمية هذه المقترحات تصبح جزءاً من الخطة كقرار رسمي ، واذا رؤى ضرورة الاستشهاد ببعض الاراء فمن الضروري الاشارة الى المصدر.

الفقرة الثالثة (صفحة ٩٠) في حاجة الى توضيح.

يقترح اعادة صياغة البند ٧ - كما يلي:

"وضع دراسة حول الواقع والافاق المتاحة لتسويق الاسماك الناتجة في المنطقة الوسطى وذلك في الاسواق المحلية والمجاورة والعالمية.

الفقرة الخاصة بالبند ٨ (صفحة ٩٠) في حاجة لاعادة صياغة.

٢٦- جميع المشاريع الواردة في الجدول (صفحة ٩٠) في حاجة الى اعادة تقييم تكلفتها. وضرورة تحديد الدراسات الاستشارية الواردة في البند - ٧ دراسات استشارية.

٢٧- قطاع الصناعة (صفحة ٩٣)

يقترح اعادة صياغة اهداف قطاع الصناعة مع الاخذ في الاعتبار ما يلي بالاضافة لما سبق ذكره في تعليقنا على تقرير المسح

"احداث تشابك في العلاقات الانمائية والانتاجية وخلق فرص العمل واقامة قاعدة التنمية المستديمه - ذاتية التوليد".

٢٨- قطاع المعادن والنفط (صفحة ٩٣)

إعادة صياغة هذا الجزء بالتعاون مع وزارة النفط والمعادن وفق ما سبقت الاشارة اليه.

٢٩- البرنامج التنموي لقطاع السياحة والتجارة (صفحة ٩٧)

في حاجة الى اعادة صياغة كاملة (مثلاً توضيح غرض أماكن الاقامة في هيما ومركز الارتحال في وادي غدان)

الحديث عن قطاع السياحة لم يتسم بصياغة تحليلية تتناول بشكل متكامل آفاق تنمية القطاع السياحي المستندة الى الموارد والامكانات الطبيعية المتاحة (الشواطيء الجميلة، منتجعات الصيد، المخيمات المتعلقة بأعمال الصيد البحري والبحوث العلمية ... الخ) والسياسات والاساليب المقترحة لتطوير هذا القطاع في المدى القصير والمتوسط وطويل الاجل.

صفحة ٩٨ - الاجراءات التنفيذية، المعنى غير واضح وفي حاجة لاعادة صياغة.

٣٠- برنامج التنمية الاجتماعية (صفحة ٩٩)

الفقرة الاولى (صفحة ٩٩) في حاجة لاعادة صياغة كاملة تأخذ في الاعتبار أهمية الاشارة الى "التطوير الاجتماعي في إطار من المفاهيم والثقافة العمانية العربية الاسلامية.

يفضل تخصيص جزء يتعلق بالمرأة والتنمية يشار من خلاله الى تطوير مساهمة المرأة في حرفة الرعي والمحافظة على البيئة والصناعة الحرفية وحفظ الاغذية ومواجهة الامية ورفع مستواها الثقافي الصحي.

البند ثانياً (صفحة ١٠٠) في حاجة لاعادة صياغة تأخذ في الاعتبار الاشارة الى توفير التسهيلات اللازمة لانجاح جهود إقامة وحدات تنمية اجتماعية متنقلة.

البند ثالثاً (صفحة ١٠٠) تظهر عملية ضعف مفهوم المصطلحات عند القول في الفقرة ب من البند ثالثاً: "كسر حلقة محدودية الحاجات لدى السكان ... الخ" ينبغي ان تأخذ هذه الصياغة مفهوم الحاجات الذي يشمل الحاجات الصحية والتعليمية والثقافية وهي ليست محدودة.

البند رابعاً حول التفاعل الاجتماعي (صفحة ١٠٠ - ١٠١) يقترح الاشارة الى أهمية عقد دورات تدريبية لقيادات المجتمعات المحلية ونفخ روح المسؤلية الذاتية لدى المواطنين بعدم انتظار الحكومة في عمل كل شيء (مثلاً: انشطة المحافظة على البيئة ونظافتها وصيانة الطرق وحماية الشواطيء من تلوث الاسماك ... الخ) ويقترح اضافة هذا المشروع الى قائمة المشاريع الواردة على الصفحة ١٠١.

كما يقترح تحديد السياسة المتعلقة بدور الجمعيات التطوعية الاهلية والاجنبية تمهيداً لبلورة سياسة توجيهية لهذه الجمعيات تنسجم وسياسات خطة التنمية.

٣١- برنامج انفتاح المنطقة والعلاقات السكانية (صفحة ١٠٣)

يقترح إعادة صياغة الفقرة الاولى، واضافة ما يلي بعد كلمة بغية (السطر الثاني تحت هذا البند)

"الاندماج في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية ومواكبة التقدم وغلق الفجوة تدريجياً من خلال"، ... الوصول الى ... الخ.

٣٢- الطرق (صفحة ١٠٤) إعادة صياغة

بالنسبة لاولويات برنامج الطرق يبدو لنا انها تبدأ بطريق سناو - حج ثم الدقم ثم هيما وذلك من اجل دمج المنطقة الوسطى في شبكة طرق السلطة وما يترتب عليها من إنعكاسات إيجابية.

٣٣- الادارة التنموية (صفحة ١٠٧)

أود ان أكرر ما سبق ذكره في تقريري حول المرحلة الاولى لمهمتي في السلطة والذي رفع بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حيث ورد، حول هذه المسألة وعلى الصفحة ١٠ ما يلي:

"وفيما يتعلق بمتابعة تنفيذ خطة تنمية المنطقة الوسطى فقد يكون من المجدي اقامة لجنة لتنمية المنطقة الوسطى لها ذراعان احدهما تنفيذي يتشكل برئاسة الامين العام لمجلس التنمية، وتمثل فيها كفاة الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بتنمية المنطقة الوسطى والاخر استشاري (فني) يتولى متابعة دراسة مختلف القضايا المتعلقة بتقديم القاعدة المعلوماتية واجراء المسوحات الميدانية اللازمة ومتابعة نتائج المسوحات التي يجري تنفيذها".

وأضيف حاليا كذلك، تكوين الوحدة الفنية (الاستشارية) من مجموعة خبراء في شؤون التخطيط وتقييم المشاريع وبناء قواعد المعلومات وانظمتها والاحصاء الاقتصادي والاجتماعي وفي دور المرأة في التنمية وفي شؤون المياه والبيئة والطاقة البديلة والاسكان.

رابعاً:- الخلاصة العامة والتوصيات

تحتل مسألة دفع مسيرة التنمية في المنطقة الوسطى بسلطنة عمان مركزاً متقدم الاولوية ضمن مسيرة التنمية العمانية الشاملة، ليس بسبب الفجوة التنموية الكبرى بين هذه المنطقة وبقية مناطق السلطة، وانما لآفاق التنمية الرحبه التي تتيحها موارد المنطقة الوسطى لتنمية المنطقة الوسطى، بل المساهمة في التنمية العمانية الشاملة، ويشار هنا بشكل خاص الى موارد الثروة النفطية والسمكية والحيوانية والسياحية، كذلك فمن المقترح اجراء مراجعة متعمقة لمشروع الخطة كما وردت في مجلداتها الحالية، واعتبار هذه المجلدات بعد تنقيحها وتعديلها اطار عام لاستراتيجية تنمية المنطقة الوسطى، يتم في ضوءه اعداد الخطط الاقليمية التفصيلية للمنطقة الوسطى بدءاً بالخطة الخمسية الخامسة للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، ويؤمل ان يصل مستوى الاعداد الفني لهذه الخطة مستوى الوثيقة الممتازه لخطة التنمية الخمسية الرابعة للسلطنة (١٩٩١-١٩٩٥) وفي هذه المرحلة أود التأكيد على ان إمكانات وحدود تسارع التنمية في المنطقة الوسطى مرتبط بالمحددات الرئيسية التالية:

١- القدرة على معالجة مسألة توفير المياه والطاقة الكهربائية وفق التكنولوجيا المناسبة.

٢- الامكانات التكنولوجية المتاحة لاستغلال المراعي وتنميتها في ظل ظروف ملوحة المياه والتربة.

٣- القدرة على ادارة انشطة التنمية بحيث توفق بين التخفيف من أعباء التنمية القائمة على التضحيات بالمردود الاقتصادي والاهتمام في الوقت نفسه بضمان تحقيق المردود الاقتصادي والاجتماعي في المدى الطويل.

٤- الجانب السكاني ومحدوديته البالغه، ليس فقط بالنسبة للمنطقة الوسطى وانما بالنسبة للسلطنه وذلك بالمقارنة مع امكانات التنمية المتاحه، لذلك فإن توفر استراتيجية وسياسات سكانية محددة ضرورة لازمة ومحدد رئيسي مسبق لأي خطة اقليمية. بما في ذلك حدود النمو السكاني المرغوب وتطوير سياسة دمج المرأة في التنمية بإعتبارها طاقة كبرى تساهم في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥- المحدد المالي، وهنا فمن المفيد الاستفادة القصوى من الامكانات المتاحة من مصادر التمويل المحلي والاقليمي وللدولي. يضاف الى ذلك ضرورة الاخذ في الاعتبار مبادىء اقامة تنمية مستمرة وذاتية التوليد، بمعنى اقامة نظام اقتصادي واجتماعي يتمحور حول القواعد الانتاجية ومصادر التوليد الذاتي للدخل والحذر من إقامة تنمية معاقة تعتمد على المساعدات بإستمرار، ولأنشطة تنمية المجتمعات المحلية الموجهة لتخفيف الاعتماد على الحكومة أهمية خاصة وفق ما ورد في هذا التقرير.

كما ان تعزيز دور القطاع الخاص في ظل نشاط تمويلي ومصرفي كفء سيساهم في تعزيز دور النشاط الاستثماري ويخفف من الاعباء المالية على الدولة تدريجياً.

٦- المحدد الفني: وهنا فمن المفيد الاستفادة القصوى من الامكانات المتاحة لدى مختلف أجهزة التعاون الفني على المستوى الدولي، وللاسكوا دور كبير في هذا الشان تمت الاشارة اليه ضمن تقريرنا.

٧- المحدد الاداري والمؤسسي: وتضمن التقرير بعض المقترحات المتعلقة بفعالية عملية متابعة تنفيذ الخطة.

ملحق رقم (١)

المنطقة الوسطى

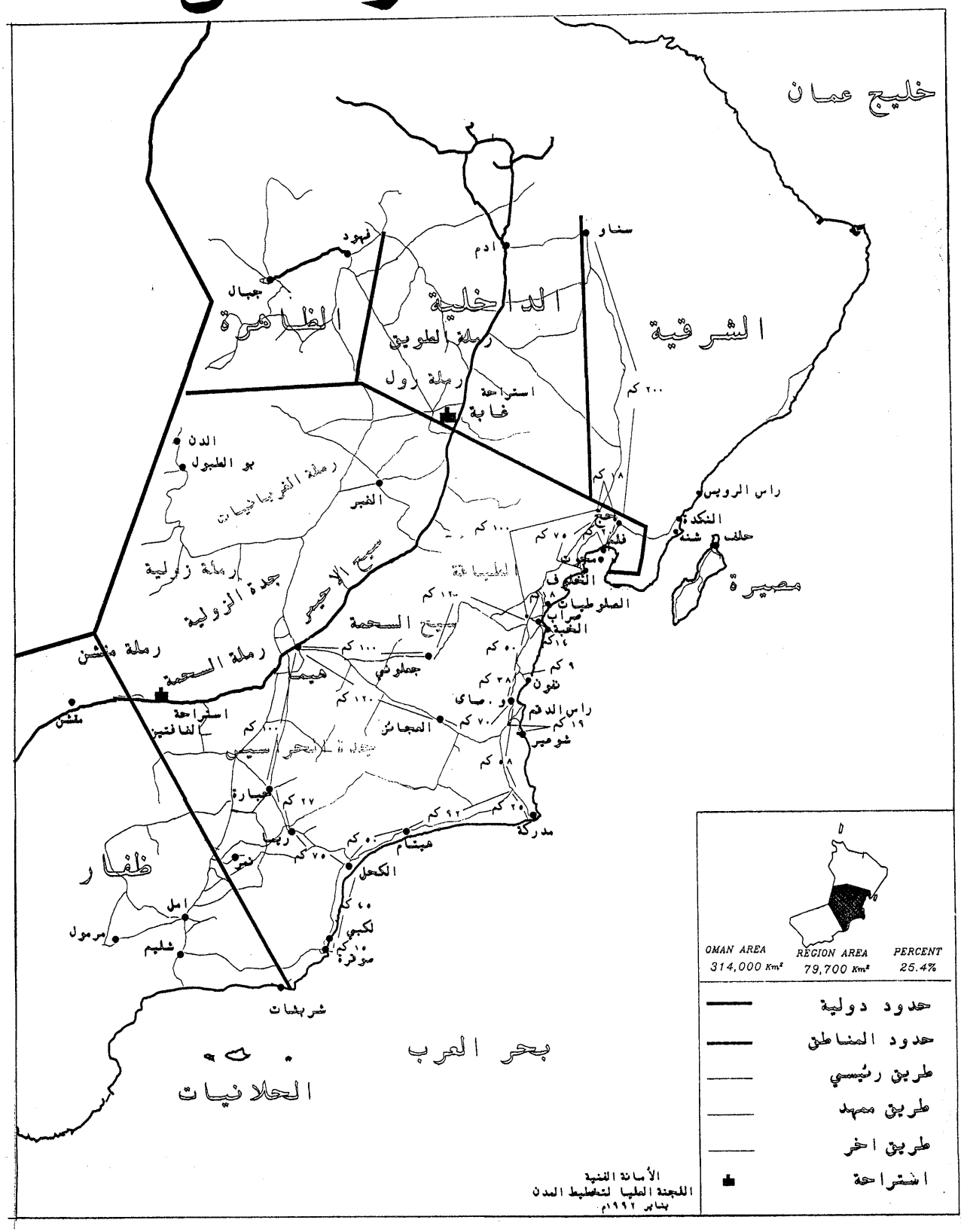

ملحق رقم (٣)

تقرير حول الزيارة الميدانية الى المنطقة الوسطى
(السبت ١/٣٠ - الاثنين ١٩٩٣/٣/١م)

مقدمـــــة:

بناءً على الاقتراح الذي تقدمت به وموافقة معالي الامين العام لمجلس التنمية فقد تم إنجاز هذه الزيارة بهدف التعرف الميداني على طبيعة المنطقة الوسطى والاحتياجات الانمائية للمواطنين والمؤسسات المتواجدة فيها. غادرنا مسقط في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت الموافق ١٩٩٣/١/٣٠م وعدنا الى مسقط ظهر يوم الاثنين الموافق ١٩٩٣/٣/١م ووصلنا إليها في حدود الساعة الحادية عشر مساءاً.

جرت مناقشة برنامج الزيارة مع كل من الفاضل/ياسين بن جعفر منسق الامانة الفنية والفاضل الدكتور/حرب الحنيطي استشاري التخطيط الاقليمي والمهندس/سلطان بن عامر الحجري من دائرة السياسات والاسس العمرانية والذي رافقني في هذه الزيارة والفاضل/يحيى بن خميس بن جمعة الزدجالي من دائرة التخطيط الاقليمي. وقد تمت الزيارة الميدانية الى مختلف المناطق التالي ذكرها في المنطقة الوسطى (حج - محوت - الخلوف - الصلوطيات - رأس حالات - خبة - صراب - رأس الدقم - وادي صاي - نفن - هيما) وقطعت السيارة التي كان يقودها السائق جمعه درويش مسافة ٢٥٠٠ كلم.

شملت الزيارة العديد من المقابلات التي تمت مع بعض الولاة والمسئولين في دوائر التربية والزراعة والصحة/المستشفيات ووزارة الكهرباء والماء/محطات التحلية بالاضافة الى بعض المقابلات الميدانية في مصانع الاسماك ومع عدد من الصيادين والمواطنين من رعاة الابل والاغنام (حسب ما ورد في المرفق).

أشير فيما يلي الى أهم الملاحظات ونتائج المناقشات التي أجريت مع الاهتمام بشكل خاص بموضوع خطة تنمية المنطقة الوسطى التي أقوم بعملية مراجعة مسودتها الاولى وإجراء تقييم عام لها.

أولاً:- تناثر السكان

يعتبر تناثر الساكن من أهم عقبات توفير الخدمات الموجهة لتدارك الفجوة الهائلة بين مستوى الاحتياجات وما يتوفر حالياً، لذلك فمن المقترح ان تتمحور خطة الخدمات حول إعادة تجميع السكان في مراكز تنموية رئيسية وثانوية، مع الاخذ في الاعتبار قابلية جزء رئيسي من السكان، خاصة شبه البدو للاستقرار في حال توفر الخدمات، وصعوبة قبول بعض السكان البدو الرحل من الذين يعتمدون في معيشتهم على المراعي وتفضيل العيش في الفضاء الواسع بدلاً من المعيشة في بيوت مستقرة، (لوحظ وجود مشاريع منفذه لإسكان شعبي في هيما علمنا برفض السكان البدو إشغالها، رغم انه تم بناؤها من قبل إجهزة الدولة ليجري توزيعها بشروط ميسرة (تسديد ٢٥ ريال شهرياً لمدة ٣٠ سنة) و ٩٠٠٠ ريال عماني للبيت.

ثانياً:- الخدمات الصحية

تعتبر الحاجة الى الخدمات الصحية ملحة جداً، وبالاضافة الى عدم توفرها إطلاقاً في أماكن تجمعات البدو المتناثرة والمتباعدة، بإستثناء بعض الزيارات التي تقوم بها أجهزة الصحة العامة التي تقوم بتوفير خدمات التطعيم وتوفير بعض الارشادات والرش الوقائي للابار والاماكن، كما لوحظ إفتقار خدمات الصحة في المراكز الصحية الرئيسية، خاصة في رأس الدقم الى قسم توليد النساء (طبيبة) وقسم للاسنان وآخر للاشعة. ويقوم مستشفى رأس الدقم بإحالة العديد من الحالات الى مستشفى هيما الذي يتمتع بتسهيلات أفضل وذلك رغم عدم توفر عمليات الجراحة لديه، ويقوم بدوره بإحالة بعض المرضى الى مستشفى نزوى مستعيناً أحياناً بطائرات هيلوكبتر بعد الاتصال بالعاصمة واحيانا بسيارات الاسعاف التابعة للمستشفى، وفي ولاية محوت يتوفر فقط مركز صحي يقدم خدمات أولية بسيطة، يزوره في المتوسط مائة مريض يومياً، ويجري تحويل الحالات الجدية الى مستشفى رأس الدقم.

وقد علمنا عن العديد من المآسي والوفيات التي تقع في الطريق الى المستشفى أو المركز الصحي، لذلك فمن الضروري توسيع دائرة الخدمات في ولاية محوت وإعطائها الاولوية الاولى مع التفكير في إنشاء وحدات علاجية متنقلة تصل الى معظم السكان المتناثرين. ويأتي في المرتبة الثانية من الاولوية تأمين الفجوات القائمة سابق الاشارة اليها في مستشفى الدقم. كما إن وجود أطباء ينطقون اللغة العربية يستطيعون التفاعل بشكل أفضل مع المرضى تعتبر مسألة على درجة كبيرة من الاهمية. وللجهود المتعلقة بتأمين خدمات الصيانة للمعدات الطبية وتوفير التسهيلات والكوادر المتعلقة بها أهمية خاصة (لوحظ حدوث عطل في عدة إجهزة بدون إصلاح في مستشفى الدقم).

ثالثاً:- الخدمات التعليمية

يأتي في المرتبة الثانية من الاولوية الخدمات التعليمية، والتي تعاني من وجود فجوة كبرى بين مستوى الحاجات والخدمات المتوفرة، بالاضافة الى حاجة المدارس الحالية الى الصيانة والتطوير وإعادة بناء بعض الفصول، وتوفير الفصول والمدرسات للطالبات الذين يتردد أهاليهم في إرسالهم للمدارس بسبب حالة التدريس المختلط في بعض المدارس. لذلك فإن الحاجة تدعو الى إقامة مدارس للبنات في هيما وحج والدقم كمرحلة أولى. ونظراً لانتشار الامية فمن المقترح تكثيف نشاطات المرشدين الدينيين الذين يمكن أن يؤدوا دوراً غير تقليدي (مفهوم موسع لمهمتهم)، ليس فقط في تدريس القرآن الكريم واللغة العربية، وانما في غرس المفاهيم والتوعية للكبار والصغار بما يتناسب وأهداف التنمية التي تقررها حكومة حضرة صاحب الجلالة. كما ان توفير الظروف المناسبة لاقامة المدرسين والكوادر التعليمية، خاصة من الكوادر العمانية يسهم في تطوير المستوى التعليمي (وقد علمنا بوجود أربعة معلمين عمانيين فقط في المنطقة الوسطى) وقد لوحظ بأن وزارة التربية تلعب دورها في توصيل الطلبة من مختلف اماكن السكن الى اماكن الدراسة. رغم ملاحظة الاعتماد البالغ للاهالي على هذه الخدمات. كما ان هناك حاجة الى رياض الاطفال حيث لوحظ انها معدومة في المنطقة الوسطى.

رابعاً:- التوعية الثقافية والاعلامية

تحتل مسألة التوعية الثقافية والاعلامية دوراً بالغ الاهمية في احداث التغيير المطلوب في المفاهيم السلبية وفي إستيعاب طبيعة التوجهات الرسمية للحكومة الرسمية وانجاح برامج عملها الموجهة لخدمة المواطنين، واشير بشكل خاص الى اهمية ايصال البث الاذاعي والتليفزيوني لمختلف انحاء المنطقة الوسطى والتركيز في البرامج على معالجة المسائل التي تتعلق بسياسات الحكومة التنموية، وتوضيح اهمية التعاون مع الاجهزة الرسمية، بما ينعكس ايجابيا على المواطنين، وكذلك توضيح ميكانيكية العمل في تحديد المشاريع ومتابعة تنفيذها، والحدود المالية والزمنية التي ترافق تنفيذ البرامج والمشاريع (رفض صيادو منطقة خلوف توفير المعلومات عن أحوالهم بالقول بان العديدين من المسؤولين يحضرون لجمع المعلومات دون تنفيذ لوعودهم بتوفير الخدمات)، وللمرشدين الدينيين اهمية بالغة في تحقيق ذلك وفق ما سبق بيانه، ويمكن التعاون في ذلك مع قسم محو الامية وتعليم الكبار في وزارة التربية والتعليم وذلك في تحديد برنامج العمل المتعلق بهذه المهمة.

خامساً:- إستغلال الموارد البشرية والطبيعية

تستدعي عملية الاستغلال الامثل للموارد البشرية والطبيعية المتاحة ان تترافق عملية تأمين الخدمات الاساسية مع عملية توفير الهياكل الارتكازية للنشاطات الانتاجية المختلفة (الثروة السمكية والحيوانية، الزراعة والصناعة). وحول إحتياجات التنمية في القطاعات الانتاجية والخدمات اللازمة لها، يقترح ما يلي:-

أ- الاسراع في تأمين الطرق المناسبة وخدمات الكهرباء والماء وسرعة البت في دراسة اقامة محطات للتحلية وتوليد الكهرباء والتي تدار بطاقة الرياح او الطاقة الشمسية، وتستدعي هذه المسألة متابعة حثيثة مع وزارة الكهرباء والمياه (اشير هنا الى المناقشات التي اجريت في مكتب معالي الامين العام لمجلس التنمية في يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٣/١/٢٧م)، علما بان المحطات الحالية تعاني من الحاجة الى الصيانة والتطوير (مثلاً محطة تحلية حج انشئت في عام ١٩٨١م بطاقة مائة مليون متر مكعب سنوياً، وقد تراجعت طاقتها الى حد كبير وهي في حاجة الى تطوير).

كما يقترح الاهتمام بموضوع توليد الطاقة (الغاز) من مخمرات مخلفات الحيوان، حيث يسهم ذلك في توفير غاز الطبخ وتنظيف البيئة ودعم فرص تنمية المرأة العمانية وللاسكوا دور هام في هذا المجال نتيجة الخبرة المتقدمة لديها في هذا المجال.

ب - بالنسبة لصيادي الاسماك والمشكلة الاكثر إلحاحاً هي توفير الثلج ومصانع التعبئة والتغليف، لوحظ تلف العديد من الاسماك المصطاده وبكميات ملحوظة جرى تركها على شواطيء صراب ونفن نتيجة لعدم شرائها من قبل التجار والمصانع ولعدم توفر التسهيلات المبردة لتخزينها. وفي خبة صراب وغيرها يقطع الصياد احيانا مئات الكيلومترات للحصول على الثلج وقد لا يحصل عليه. كما يفتقر الصيادين الى وجود خدمات الارشاد التي تساعدهم في تطوير اساليب الصيد، وخدمات الاغاثة في حالة الطوارىء، وطلب جميع الصيادين توفير الخدمات الصحية والتعليمية. كما يفتقر الصيادون الى وجود موانيء الصيد وورش صيانة القوارب والمكائن والسكن.

- دراسة مطالب الصيادين بزيادة فترة صيد الشارخة (محصورة حاليا في مدة شهرين كانون أول/ديسمبر وكانون ثاني/يناير من كل عام) وهذه المسألة في حاجة الى دراسة وتقييم في ضوء السياسة الرسمية المتبعة من اجل المحافظة على الثروة السمكية.

- تكثيف البرامج الارشادية الموجهة للصيادين، خاصة قل توزيع المعدات الحديثة للصيد، فقد رفض الصيادون أدوات صيد الشارخة (المصائد) التي كانت قد وزعت عليهم في الدقم، لانه يرافق ذلك توعية بأهميتها بالنسبة لزيادة انتاج الصياد.

- ينبغى ان تتمحور خطة تنمية الثروة السمكية في المنطقة الوسطى، وهي من اهم مناطق السلطنة في هذا المجال، حول هدف تحسين المستوى المعيشي للصيادين وتخفيض معاناتهم الانسانية والمادية وتطوير مستوى نشاطاتهم وتحريرهم من الاعتماد النهائي في التسويق على المصانع والتجار (لوحظ مثلاً توقف مصنع الدقم عن شراء الحيتان وحصر شرائه في اذان الحيتان مما ترك العديد من الحيتان على الشواطيء بدون تسويق)، ونؤيد اعتماد اسلوب اقامة قرى الصيادين النموذجية، ذات الخدمات المتكاملة، وحول ذلك ينبغي التدقيق في اختيار هذه المراكز، واعطاء الدور الاهم للقطاع الخاص في اقامة المشاريع السمكية، وتوفير حوافز اكبر للمستثمرين في المنطقة الوسطى، وذلك لمرحلة زمنية معينة، وذلك لصعوبات العمل المنتج في هذه المنطقة.

ج - يقترح بالنسبة لتنمية الثروة الحيوانية تبني سياسة التحول التدريجي من النشاط التفاخري الى النشاط الاقتصادي، وذلك بالتوفيق بين المحافظة على الجمال والاغنام كجزء من التراث ولكون المواطن يعتمد عليها في معيشته (اللحم، الحليب، الجلود) وبين تخفيف العبء الناجم عن إقتنائها (اشير الى ان دخل احد السائقين في مركز الخدمات البيطرية في هيما والبالغ ١٧٦ ريال عماني ينفق بكامله على خدمة الجمال والماعز وبنزين سيارته)، واتباع الاساليب التالية:-

١- تامين العلف بأسعار ميسرة (علمنا ان سعر الشوال "٦٠ كيلو" بلغ ٤ر٥ ريال عماني في هيما بينما بلغ هذا السعر في مسقط ٣ر٣٠ ريال عماني)

٢- إقامة مركز لتحسين سلالات الجمال وانتاج الجمل المحسن الذي يصلح للسباق والتربية (علمنا ان بعض المواطنين يقوم بشراء الذكور من الانواع الممتازه ويقوم بإنتاج بعض الانواع المحسنة (يراجع تقريرنا حول مهمتي الاولى في السلطنة بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٥م).

٣- يقترح اجراء دراسة حول اقتصاديات الرعي والانتاج الحيواني في المنطقة الوسطى تأخذ في الاعتبار تحقيق الهدف سابق الاشارة اليه.

٤- إقامة أسواق لبيع وشراء الحيوانات في المراكز الرئيسية حيث يوفر ذلك دخلا جيدا لمربي الحيوانات.

٥- البحث في امكانية اقامة وحدات مصانع انتاج الحليب والالبان وبيع الجلود، والاهتمام كذلك بتنمية المرأة من خلال تشجيع انتاج السجاد من الصوف وصيانة الشباك وانتاج لبعض المصنوعات المرتبطة بموارد الثروة الحيوانية والسمكية ولوزارة الشئون الاجتماعية والعمل/المديرية العامة لتنمية المجتمعات المحلية ووزارة التجارة والصناعة دور هام في هذا المجال.

٦- تشجيع اقامة مزارع الاعلاف، حيث علمنا بوجود ثلاث مزارع ناجحة في هيماء وتبين امكانية اقامة المزيد من هذه المزارع بشرط توفير المياه ومعدات الري بالتنقيط والاساليب الحديثة.

٧- إقامة عيادات بيطرية في مراكز رئيسية لخدمة نشاط التربية الحيوانية، واقترح اقامة ثلاث مراكز في كل من الدقم والكحل وحج.

د- تعتبر الشواطيء العمانية في المنطقة الوسطى من الشواطيء رائعة الجمال، ليس على مستوى السلطنة والمنطقة العربية بل على المستوى العالمي، لذلك فان الاهتمام بإقامة بعض الانشاءات السياحية، في مرحلة لاحقة، وبعد استكمال الخدمات الاساسية والهياكل الارتكازية من المسائل التي ستفيد في تشجيع السياحة الداخلية والخارجية.

سادساً:- دور الحكومة في تنمية المنطقة الوسطى

يساهم الولاة حاليا ومستقبلا بدور رئيسي في جهود الحكومة لتنمية المنطقة الوسطى، ويبدأ ذلك من تسهيل مهمات كافة الاجهزة التي تقوم بزيارة المنطقة الوسطى وتقديم كافة الاجهزة التي تقوم بزيارة المنطقة الوسطى وتقديم الاراء الفعالة حول احتياجات المنطقة ومروراً بتأمين بعض الخدمات نيابة عن المؤسسات غير الممثلة، مثل دور الشرطة في حل النزاعات، رغم ملاحظة صعوبة هذه العملية في المناطق النائية (قطع موفد والي محوت على سبيل المثال مسافة ٨٠ كلم لحل مشكلة بين الاهالي في المنطقة).

سابعاً:- المؤسسات المالية والمصرفية

لم يلاحظ اي وجود مؤسسي لانشطة بنوك التنمية (الزراعة والاسماك، التنمية، صندوق تشجيع الصيادين، الاسكان) وان كنا قد حصلنا على معلومات بإستفادة الصيادين من الانشطة التمويلية لبنك الزراعة والاسماك وصندوق تشجيع الصيادين. تعتبر الانشطة الحالية لمؤسسات التمويل الانمائي على درجة كبيرة من الاهمية في دعم الانشطة الانتاجية، وهو ما سأتابع مناقشته مع المسؤولين في هذه البنوك.

كما لوحظ وجود عدد قليل من الفروع لبنك عمان الدولي، خاصة في حج وهيما، وتمت زيارة فرع هيما الذي تبين انه يقوم بنشاط للتمويل التجاري (ليس الانمائي) خاصة لشراء السيارات وترميم المساكن وللعلاج في الخارج وللزواج وتأثيث البيوت، تتجه معظم قروضه للموظفين الذين يحولون رواتبهم الى البنك، حيث يمنحهم القروض وفق المعادلة التالية:- ضعف الراتب × ٦.

وتسدد القروض ضمن فترة زمنية اقصاها ٣٦ شهراً، ولا تعطى القروض للصيادين والرعاة إلا بشرط تأمين الكفيل. أفاد مدير البنك بتعامل حوالي ٤٢٨ مودع مع البنك، منهم من ١٠٠ - ١٣٠ من فئة الصيادين والرعاة. وتحتل مسألة مساهمة بنوك التنمية دورا هاما في توفير التمويل الانمائي المناسب للمشاريع الانتاجية في المنطقة الوسطى، لذلك يقترح اشراكهم في التعرف على مكونات الخطة ومشروعاتها، لكي تتمكن هذه البنوك من اخذها في الاعتبار لدى برمجة انشطتها في المنطقة الوسطى، كما ان تدريب الكوادر العمانية لتأهيلها للعمل في فروع المنطقة الوسطى مسألة مهمة × . ×
تمت الاشارة الى ذلك من قبل نائب مدير عام بنك الزراعة والاسماك اثناء المناقشات التي اجريت في مقر البنك بتاريخ ١٩٩٣/٢/٣م.

ثامناً:- الوضع العام للطرق:

تتوفر الطرق الترابية التي توصل بين مختلف المناطق والمراكز التي تمت زيارتها، ولكن يلاحظ ما يلي على وضعها الحالي:-

- وجود مطبات ومناطق اجتياز صعبة، خاصة بالنسبة للسيارات الصالون، وشوهدت عدة حوادث تصادم على الطرق الرئيسية.

- ضعف خدمات صيانة واصلاح السيارات (الكراجات)، (شوهد احد السياح البريطانيين يراجع والي الدقم في منزله وقد تعطلت سيارته ووقع في مشكلة صعوبة إصلاح سيارته).

- ضعف خدمات الاتصال على الطرق.

- التباعد الشديد للاستراحات المتوفرة.

لذلك فإن مسألة توفير خدمات الصيانة والتسهيلات على الطرق الحالية (الترابية والاسفلتية) تعتبر ذات اولوية قصوى، يليها في الاهمية مسألة اقامة شبكة الطرق الرئيسية والفرعية والتدقيق في اختيار مسارات هذه الطرق في ضوء توجهات خطة تنمية المنطقة الوسطى.

تاسعاً:- تشجيع المواطنيين على تنمية مجتمعاتهم في تنفيذ المشاريع

يقترح توجيه اهتمام مكثف نحو انشطة تنمية المجتمعات المحلية الموجهه نحو تعبئة وتشجيع جهود المواطنين الذاتية في تنفيذ بعض مشاريع الخدمات، وعدم التواكل على الحكومة في عمل كل شيء، حيث لوحظت ظاهرة انتظار الحكومة لحل كل مشاكل الخدمات مهما كانت صغيرة، وتلعب مديرية تنمية المجتمعات المحلية والاجهزة المختصة بالاعلام التنموي دورا هاما في هذا المجال.

وأخيراً أرجو ان اتوجه بخالص الشكر والتقدير الى كل من ساهم في انجاح هذه المهمة، واخص بالذكر معالي الامين العام لمجلس التنمية والفريق الذي ورد ذكره في مقدمة تقريري هذا حيث شارك في برمجة هذه الزيارة، واجهزة الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن والتي قامت بتوفير التسهيلات والاتصالات المناسبة (السيارة والسائق الذي اخصه بشكري)، بالاضافة الى إصحاب السعادة والي محوت ووالي رأس الدقم وكل المسؤولين والمواطنيين الذين التقيت بهم.

ملحق رقم (٣)

البرنامج التنفيذي لمهمة سلطنة عُمان

اليـــــوم	الساعـــة	
الخميس ١٩٩٣/١/٢١		وصول الى مطار السيب الدولي الساعـــة ٣٠ر٢٠ مساءاً.
السبت ١٩٩٣/١/٢٣	٠٠ر٩ـ١٥ر٩	مقابلة السيد محمد الهنائي، مدير وحـــدة التعاون الفني/الامانة العامة لمجلس التنمية
	٣٠ر٩ـ٠٠ر١٣	مديرية التخطيط الاقليمي/الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن. مقابلة ومناقشة أولية حول المهمة مع كل من : د. حرب الحنيطي، استشاري التخطيط الاقليمي م. ياسين اللواني، المنسق أ. يحيى خميس جمعة الزدجالي واستلام التقرير الاول حول الخطة "تقريـــر المسح" "والتقرير الثاني حول "الاستراتيجيـــات المكانية".
الاحد ١٩٩٣/١/٢٤	٠٠ر١٠ـ٣٠ر١٤	مطالعة تقرير المسح ومناقشات حوله مع كل مـــن د. حرب الحنيطي والاستاذ/ يحيى الزدجالـــي. وإستلام مسودة التقرير النهائي للخطة (المجلـد الثالث).
الاثنين ١٩٩٣/١/٢٥	٣٠ر٨ـ٣٠ر٩	مقابلة السيدة B. S. Al-Bakry, Programme Officer, UNDP "لوجود الممثل المقيم في الخارج"
الثلاثاء ١٩٩٣/١/٢٦	٠٠ر١١ـ٣٠ر١١	مقابلة الاستاذ/عبد الله باكشير المدير العـام للمديرية العامة للثروة السمكية.
	٠٠ر١٢ـ٣٠ر١٣	مقابلات في وزارة الزراعة والثروة السمكية مع كل من : ١ـ محمد رضا حسن، مستشار معالي وزير الزراعة والثروة السمكية ٢ـ د. هيثم الحوراني، مستشار الوزارة ٣ـ أ. عبد المحسن رعيدان، مساعد مدير عام المديرية العامة للثروة الحيوانية

اليـــــوم	الساعـــة	
الاربعاء ١٩٩٣/١/٢٧	٩ر٣٠ـ١٠ر٣٠	دائرة الاحصاء/وزارة التجارة والصناعـــة*، مقابلة كل من: ١ـ د. جابر بن مرهون، مدير الدائرة ٢ـ أ. محمد نجيب بن محسن، نائب المدير ٣ـ أ. صلاح الدين الشربيني، احصائي ٤ـ أ. سعيد عبد الحليم السيد، احصائي ٥ـ السيده/بركة البكري، ضابط المشاريع لـــدى الـ UNDP.
	١٤ر٠٠ـ١٥ر٠٠	مقابلة/معالي محمد بن موسى اليوسف، أمين عـام مجلس التنمية بحضور كل من: ١ـ ياسين اللواتي، منسق الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن ٢ـ د. حرب الحنيطي، استشاري التخطيط الاقليمي
الخميس ١٩٩٣/١/٢٨		مراجعة التقريرين التاليين: - Dawn Chatty, Women's component in Pastoral Community - Assistance and Development, OMA/80/W01, August 1983 - FAO, K.A. Johannesson, Assesment of Major Marine Fish stocks of Domersal Small Pelagic and Mesopelagic Species Areport prepared for FAO/UNDP Project (OMA/88/005) Oman Fisheries Resources Assessment Survey, November 1989-1990
الجمعة ١٩٩٣/١/٢٩		زيارة ميدانية خاصة الى كل من مدينتي نخـــل وقلعتها ومدينة الرستاق وقلعتها ثم الســـوادي على البحر.
السبت ١٩٩٣/١/٣٠	٨ر٠٠ـ١٢ر٠٠	مراجعة خطة التنمية في المكتب ومتابعـــة ترتيبات الزيارة الميدانية.

---

* يلاحظ إستهداف المناقشات مع هذه الدائرة بلورة إحتياجاتها الـــى المساعدة الفنية المطلوبة من الاسكوا لتطوير أعمال الدائرة، واقتـــرح علي القيام بذلك أثناء وجودي في سلطنة عمان.

البرنامج التنفيذي لزيارة المنطقة الوسطى
(السبت ١/٣٠ - ١٩٩٣/٢/١)

اليـــــوم	الساعـــة	
السبت ٩٣/١/٣٠	١٤ر٠٠	مغادرة الى حج وصول حج ومقابلة سعادة الوالي في منزله ثم الاتجاه الى المبيت في محطة التحلية التابعة الى وزارة الكهرباء والمياه.
الاحد ٩٣/١/٣١	٧ر٤٥	الاطلاع على مشروع تحلية مياه البحر (أنشئت في عام ١٩٨١ بطاقة ١٠٠ مليون متر مكعب يوميا - وهي محطة قديمة في حاجة لتحديث).
	٧ر٥٠-٨ر١٥	زيارة مصنع تغليف الجمبري واللوبستر في حج.
	٧ر٣٠-٩ر٠٠	مقابلة سعادة الشيخ احمد بن راشد بن حمدان المعمري والي محوت في مكتبه.
	٩ر٠٠-١٠ر٠٠	مقابلة الفاضل/راشد المحروقي - القائم بأعمال مدير مدرسة محوت الاعدادية المختلطة. زيادة العيادة الصحية
	١٠ر٣٠-١٢ر٠٠	الاتجاه الى خلوف، مقابلة عدد من الصيادين من عشائر الجنبه.
	١٢ر٤٠	مقابلة مجمع الصيادين في رأس حالات
	١٣ر٣٠-١٤ر٠٠	استراحة في احد بيوت المواطنين البدو في منطقة السلوطيات.
	١٤ر٣٠-١٦ر١٥	خبة صراب ومقابلة تجمع للصيادين تناول القهوة في منزل احد المواطنين من الصيادين (من اقارب المرشد المرافق من قبل الوالي الفاضل/حامد بن نخار بن محمد المثيمني).
	١٧ر١٥-١٧ر٤٥	وصول الى وادي صاي - رأس الدقم ومقابلة سعادة الشيخ محمد بن سعيد المقبالي والي الدقم في منزله.

اليـــــوم	الساعـــة	
	١٧ر٤٥ـ٣٠ر٣٠	زيارة منطقة نفون/تجمع للصيادين على ساحل رائع الجمال بمرافقة مرشد من قبل الوالي. زيارة مصنع تغليف وتعبئة وحفظ الاسماك في الدقم ومناقشة مع Mr. John Jackson مدير المصنع التابع لشركة خليج عمان الدولي.
	٣١ر٠٠ـ٣٢ر٣٠	عشاء عمل مع سعادة الشيخ/محمد بن خميس بن سالم المقبالي - والي الدقم. ثم المبيت في استراحة مستشفى الدقم.
الاثنين ٩٣/٣/١	٨ر١٥ـ٩ر٠٠	زيارة مستشفى الدقم مقابلة د. شجاع لطيف/طبيب المستشفى الفاضل/صالح بن حمد بن محمد القنيبي/ملاحظ صحي ومساعد اداري.
	٩ر٠٠ـ١١ر٣٠	الاتجاه الى هيما والوصول
	١٢ر٠٠ـ١٤ر٣٠	اجراء المقابلات التالية: الفاضل/احمد بن عبد الله المحروقي/مسئول الشئون المالية/ادارة التربية والتعليم للمنطقة الوسطى/هيما. الفاضل زايد بن خليفة بن سالم الشرجي/مدير فرع بنك عمان الدولي/هيما. الفاضل العقيد/سيف بن محمد الطائي/مدير مركز قيادة شرطة عمان السلطانية/هيما. الفاضل/عبد الله حسن ابراهيم/مساعد طبيب بيطري/مركز الخدمات البيطرية/وزارة الزراعة والثروة السمكية /هيما مقابلة الدكتورة Srairanjinee في مستشفى هيما - مناقشات حول الوضع الصحي العام وزيارة لاقسام المستشفى المختلفة. الفاضل محمد بن عبد الله المحروقي/رئيس الكتبة في المستشفى
	١٤ر٣٠ـ١٦ر٠٠	استراحة وتناول الغذاء في استراحة وزارة الصحة.
	١٦ر٣٠ـ٢٢ر٣٠	الاتجاه الى مسقط والوصول.

نهاية برنامج زيارة المنطقة الوسطى.

اليـــــــوم	الساعـــة	
الثلاثاء ٩٣/٣/٢	٨ر٣٠ـ٩ر٣٠	استعراض ومناقشات نتائج زيارة المنطقـــة الوسطى وبعض الملاحظات على تقارير الخطة مـــع كل من الفاضل/ياسين اللواني الفاضل/يحيى خميس جمعة الزدجالي المهندس/سلطان الخنجري د. سليمان ابو خرمة، استشاري التخطيط الاقليمي
الاربعاء ٩٣/٣/٣	٩ر٣٠ـ١٠ر٣٠	في بنك عمان للزراعة والاسماك مقابلة مع كـــل من: - الفاضل/أحمد بن محمد الحسن، نائب المدير العام - الفاضل/عبد الحق عبد السلام بناني - مستشار رئيس مجلس الادارة ومدير التدقيق الداخلي والرقابة. - الفاضلة/رشيدة بن سالم الحارثي، مدير القروض بالوكالة.
الخميس ٩٣/٣/٤		متابعة الاطلاع على تقرير الخطة
السبت ٩٣/٣/٦	٠٠ر١٠ـ٥٥ر١٠	مقابلة Mr. R.H. Daly، المستشار الخـــاص لشؤون المحافظة على البيئة.
	١٥ر١١ـ٠٠ر١٢	الفاضل/سالم بن مبارك بن محمد الريامـــي، مدير عام المديرية العامة لتنمية المجتمعـــات المحلية/وزارة الشؤون الاجتماعية. الفاضل/سعيد بن عامر بن خلفان القائـــدي، مسؤول تنمية المجتمعات الصحراوية - المديريـــة العامة لتنمية المجتمعات المحلية
	٣٠ر١٢ـ٠٠ر١٣	الفاضل/محسن جمعة، مستشار معالي وزيـــر الشؤون الاجتماعية والعمل. المديرة العامة لشؤون المرأة بالوزارة.

اليـــــوم	الساعـــة	
	١٠ر٠٠ـ١١ر٣٠	الفاضل حسين محمد حسن، مدير عام الشـــؤون الادارية والمالية/وزارة المالية.
		الفاضل/خلفان العبري، مدير شـــؤون الموظفين/المديرية العامة للشؤون الادارية والمالية.
	١٢ر٠٠ـ١٣ر٣٠	Mr. A. Chuma, O.I.C., UNDP
	١٤ر٣٠ـ١٤ر٤٥	مناقشة أولية مع الدكتور عيسى ابراهيـــم الخبير لدى مديرية القطاعات الانتاجية حـــول مفاهيم التخطيط.
الاثنين ٩٣/٣/٨	٨ر٣٠ـ٩ر٣٠	مراجعة الملاحظات على مجلدات الخطة واتصال مع مدير التعاون الفني لترتيب المقابـــلات النهائية لما قبل السفر.
	٩ر٣٥ـ١٥ر١٣	استعراض ومناقشة تقرير الزيارة الميدانيـــة الى المنطقة الوسطى، وملاحظاتنا على مجلـــدات خطة تنمية المنطقة الوسطى مع كل من: ـ الفاضل/المهندس ياسين جعفر، منسق الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن. ـ الفاضل الدكتور/سليمان ابو خرمه، استشاري التخطيط الاقليمي بالمديرية العامة للتخطيط الاقليمي/الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن. ـ المهندس/سلطان الحجري/دائرة السياسات والاسس العمرانية ـ المهندس/يحيى خميس جمعة الزدجالي/دائرة التخطيط الاقليمي.
	١٣ر٣٠ـ١٤ر٠٠	سعادة المهندس عبد الله داود الرئيسي، وكيـل وزارة الكهرباء والماء.
	١٤ر٠٠ـ١٦ر٠٠	متابعة استعراض مناقشة ملاحظاتنا حول مجلـــدات خطة تنمية المنطقة الوسطى.
الثلاثاء ٩٣/٣/٩		عودة الى عمّان.

ملحق رقم (٤)

تمهيـــد

متابعة لتنفيذ المهام التي أسندت إلي عملية القيام بها في سلطنة عمـــان، والمتعلقة بتقديم الخدمات الاستشارية الى الامانة العامة لمجلس التنمية والامانـــة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن حول اعداد وتقييم خطة تنمية المنطقة الوسطـــى واعداد كراس حول المفاهيم والمصطلحات التخطيطية، فقد تحدد هدف هذه المهمـــة بالدرجة الاولى بمراجعة وتقييم خطة تنمية المنطقة الوسطى، والتي قامت بإعدادهـــا اجهزة الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن، بالاضافة الى متابعة موضوع كـــراس المفاهيم والمصطلحات التخطيطية في ضوء الاقتراح الذي تقدمت به حول الاطار العـــام التعريفي لمكونات الكراس المقترح[(١)]، كما أضيف الى هذه المهمة مناقشة طلبات بعـــض الوزارات العمانية لخدمات الاسكوا الاستشارية، خاصة من قبل وزارة التجارة والصناعـــة فيما يتعلق بمراجعة وتقويم انشطة ادارة الاحصاء، ووضع برنامج عمل لها، ومساعدتهـــا في متابعة تنفيذ بعض البرامج ذات الصلة بإختصاصات الاسكوا، ووزارة المالية فيمـــا يتعلق بتنظيم دورة تدريبية في الادارة المالية[(٢)]. ومن اجل تنظيم برنامج عملـــي المتعلق بتنفيذ مهمتي في السلطنة فقد عقد اجتماع رسمي مع معالي محمد بن موســـى اليوسف، أمين عام مجلس التنمية وذلك في يوم الخميس الموافق ١٩٩٢/١/٢٤ حضره كل مـــن الفاضل المهندس ياسين بن جعفر منسق الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المـــدن والفاضل الدكتور حرب الحنيطي استشاري التخطيط الاقليمي، كما شارك في الاجتمـــاع الفاضل الدكتور/رياض تبوني المشرف على برنامج المستوطنات البشرية لدى الاسكـــوا، والذي يقوم بمتابعة برنامج عمل الاسكوا المتعلق بالاسكان قليل الكلفة، مع دراســـة تطبيقية لاقليم حج في المنطقة الوسطى/سلطنة عُمان.

---

(١) يراجع تقريرنا عن المهمة الاستشارية حول خطة تنمية المنطقة الوسطى خـــلال الفترة من ٦/٢٠ الى ١٩٩٢/٧/١٠ E/ESCWA/DPD/1992/2 بتاريـــخ ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢، وقد احيل هذا التقرير الى معالي الامين العام لمجلـــس التنمية ومكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في سلطنة عُمان.

(٢) يتضمن التقرير التفصيلي حول هذه المهمة تفاصيل المقابلات والمباحثات التـــي اجريت أثناء تواجدي في سلطنة عُمان.

أشير فيما يلي الى خلاصة الاعمال التي تم انجازها أثناء زيارتي الى السلطنة:

أولاً:- مراجعة وتقويم خطة تنمية المنطقة الوسطى

١- تم تسليمي ثلاث مجلدات تمثل المسودة الاولى للخطة وهي كما يلي:

- تقرير المسح الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة الوسطى ويقع في ١٤٥ صفحة.
- تقرير الاستراتيجيات (التنظيم المكاني) ويقع في ١٣٠ صفحة.
- تقرير الخطة بمشروعاتها الاستثمارية المقترحة ويقع في ١٣٠ صفحة.

وتمت مراجعة هذه التقارير وابداء الملاحظات عليها، ونوقشت ملاحظاتي على هذه المجلدات خلال الاجتماع المطول الذي عقد في آخر يوم لتواجدي في السلطنة (الاثنين ١٩٩٣/٣/٨) واستمر لحوالي خمس ساعات ونصف، وحضر هذا الاجتماع من طرف الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن كل من:

- الفاضل/ياسين بن جعفر ، منسق الامانة الفنية للجنة العليا لتخطيط المدن
- الفاضل/الدكتور سليمان أبو خرمة، استشاري التخطيط الاقليمي
- الفاضل/المهندس سلطان بن عامر الحجري، دائرة السياسات والاسس العمرانية
- الفاضل/المهندس يحيى بن خميس بن جمعة الزدجالي، دائرة التخطيط الاقليمي

٢- بهدف التعرف الميداني على مرحلة التنمية الجارية في المنطقة الوسطى والاوضاع والمشاكل والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والادارية فيها، ومعايشة ظروف عمل مختلف المؤسسات والفعاليات القائمة هناك، فقد قمت بزيارة ميدانية مكثفة الى المنطقة الوسطى (سيرفق تقريري حولها مع التقرير التفصيلي اللاحق) حول هذه الزيارة، وهو التقرير الذي جرت مناقشته بالتفصيل خلال الاجتماع الذي سبقت الاشارة اليه.

٣- فيما يتعلق بكراس المفاهيم والمصطلحات التخطيطية، فقد تم تسليمي ملاحظات الدوائر التابعة للامانة العامة لمجلس التنمية حول الاطار العام التوضيحي لمكونات الكراس، والتي شملت كلا من المديرية العامة لتخطيط القطاعات الخدمية والمديرية العامة للاحصاءات الوطنية والادارة العامة للتعداد السكاني، وسأقوم بدراستها ومراجعة الاطار المقترح في ضوئها، ومن ثم احالته الى الامانة العامة لمجلس التنمية لمناقشته واعتماده تمهيداً للبحث في اسس اخراج هذا الكراس الى حيز التنفيذ.

٤- قمت في يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٣/١/٢٧ وبناءً على اقتراح من مكتب الامم المتحدة الانمائي بزيارة الى وزارة التجارة والصناعة - دائرة الاحصاء بهدف التعرف على طبيعة الخدمات الاستشارية المطلوبة من الاسكوا.

حضر اللقاء من طرف الادارة العامة للاحصاء كل من:

- الفاضل الدكتور/جابر بن مرهون، مديرة الدائرة
- الفاضل/محمد نجيب بن محسن، مدير الدائرة
- الفاضل/صلاح الدين الشربيني، احصائي
- الفاضل/سعيد عبد الحليم السيد، احصائي
- السيدة/بركة البكري، ضابط المشروعات لدى برنامج الامم المتحدة الانمائي/مسقط.

وبعد مناقشة تفصيلية لطبيعة الحاجة القائمة للادارة فقد تبلورت النتيجة في المقترحات التالية:

- إيفاد المستشار الاقليمي في الاحصاء الاقتصادي لتقييم الانشطة الاحصائية الحالية والتسهيلات المتوفرة لانجازها، ثم اقتراح التطوير اللازم لها، وبلورة برنامج عمل للادارة يأخذ في الاعتبار بشكل خاص احتياجات التدريب وتحديث نظام العمل وتطبيق انظمة الحاسوب لرفع كفاءة ومستوى اداء عمل ادارة الاحصاء.

- في ضوء ذلك يجري تقديم استشارات الاسكوا اللازمة في ميدان التدريب وتطبيقات انظمة الكمبيوتر.

٥- قمت وبناء على تنسيق مسبق مع السيد/ناظم عبد الله، رئيس وحدة التعاون الفني بزيارة الى وزارة المالية وذلك صباح يوم الاحد الموافق ١٩٩٣/٢/٧ حيث اجتمعت بكل من:

- الفاضل/حسين محمد حسن، مدير عام الشؤون المالية والادارية/وزارة المالية
- الفاضل/خلفان العبري، مدير شؤون الموظفين/المديرية العامة للشئون الادارية والمالية.

وجرى استعراض حاجة الوزارة المتعلقة بتنظيم دورات متتابعة في الادارة المالية، وثم الاتفاق على قيامنا بإقتراح الاطار التعريفي لدورة الادارة المالية واحالته اليهم لدراسته والتعليق عليه، ومن ثم يجري اتخاذ الترتيبات التنفيذية لعقد الدورة الاولى في اغسطس/آب ١٩٩٣، وبتمويل كامل من قبل وزارة المالية، بإستثناء ما يمكن ان تقدمه الاسكوا من خلال مستشاريها الاقليميين. ودراسة امكانية تضمين برنامج عمل الاسكوا للسنوات القادمة لدورات في الادارة المالية في السلطنة.

هذا وسيتضمن تقريري التفصيلي حول مهمتي الى السلطنة كافة ملاحظاتي حول مسودة خطة تنمية المنطقة الوسطى، وبعض التفاصيل المتعلقة بالمهام الاخرى والمقترحات المتعلقة بدور الاسكوا في سلطنة عُمان.